

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٦٨

الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس/السيد ألن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد غوغيل
	إندونيسيا	السيد سيتوموران
	بلجيكا	السيد كيندي
	بولندا	السيدة سكورونسكا
	بيرو	السيد تالابيرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة باتيستا دياس
	جنوب أفريقيا	السيد سيتولي
	الصين	السيد ليو زيغيو
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيد أولميدو
	كوت ديفوار	السيد أكيايو
	الكويت	السيد العجمي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سميت - ليفي

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ عليه

دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2019/871)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1937431 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

من انقسامات الماضي إلى تشاطر حاضر البلد ومستقبله. لقد وُضعت جميع نُهج المصالحة الوطنية مع الفهم العميق للماضي. وسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض النهج العملية الرئيسية لبناء السلام التي أسهمت في تحقيق المصالحة في بلدي.

ففيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، تنص المذكرة المفاهيمية بحق على أن المصالحة ما انفكت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الانتقالية وتُعدّها الإصلاحية. وهذا ما يهدف إلى تحقيقه نموذج رواندا المحلي للعدالة التصالحية، المعروف عامة باسم نظام "الغاكাকা". وبالنظر إلى طابع الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، التي انقلب فيها الجناة على أقرب جيرانهم، كان من الضروري أن يقترن تحقيق العدالة للضحايا بأهداف تصالحية.

وفيما يتعلق بدور المرأة، فإنه بعد الإبادة الجماعية المدمرة عام ١٩٩٤، كانت هناك حاجة كبيرة لتعبئة المساعدة للسكان لإعادة بناء حياتهم، فضلاً عن مجتمعاتهم المحلية والبلد ككل. وقامت المرأة الرواندية من خلال مناصب قيادية مختلفة بأدوار بالغة الأهمية في تعبئة النساء والرجال من أجل العيش سوياً، والتوصل إلى حلول مشتركة لمشاكلهم الخاصة ومشاكل بلدهم. وقامت النساء بإطلاق وقيادة حوارات مجتمعية ساعدت على إصلاح العلاقات بين مختلف الفئات، ولا سيما الناجيات والسجناء السابقون.

وننتقل إلى الحديث عن الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة إدماج اللاجئين، فبعد الإبادة الجماعية، اعترفت الحكومة بأنه لا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء رواندا دون حل نهائي لمشكلة اللاجئين الروانديين. وبنبغي الإقرار بأن عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم على نحو سليم هو حق مطلق، ويمثل عاملاً من عوامل السلام والوحدة والمصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، كانت إعادة إدماج المقاتلين السابقين الحقيقية بعد تسريحهم

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس الاستماع عصر اليوم إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماءهم في القائمة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة. وسيدأ الضوء الأحمر في ميكروفون المتكلم في الموضع بعد مرور أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روتيكانغا (رواندا): أود أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكركم، سيدي الرئيسة، على وجه الخصوص على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة والطريقة التي صغتم بها هذا الموضوع الهام. وستتناول نقاطي لدى تشاطر تجربة رواندا في مجال المصالحة والدروس المستفادة، عناصر رئيسية وردت في المذكرة المفاهيمية (S/2019/871، المرفق).

ففي حالة رواندا كانت أهم قوة دافعة للمصالحة هي الإرادة السياسية الحقيقية والثابتة من جانب قيادة البلد للتأكد من أن الوحدة والمصالحة تشكّلان حجر الأساس لجميع الجهود الوطنية لإعادة البناء. والدرس العملي الأول الذي يمكننا أن نلاحظه هو أن الإرادة السياسية أمر لا غنى عنه لكفالة أن تؤتي جهود المصالحة ثمارها.

ففي أعقاب الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، التي قامت في وقت لاحق بدور قيادي في وضع العديد من المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية ومكافحة الأيديولوجية المثيرة للشقاق. إن نموذج المصالحة في رواندا وطني المنحى وينطوي على اتجاهين عكسي واستشرافي على حد سواء. إنه عملية يمكن أن تنتقل المجتمعات من خلالها

ويُعد اتباع نهج شامل في المحادثات الوطنية أمراً أساسياً في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وتولي أستراليا الأولوية للمصالحة عند العمل مع الشركاء في سياق برنامجها الإنمائي لما وراء البحار، وكذلك في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بنا، إذ نجتمع بين الجهات المعنية والمجتمعات المحلية المتضررة معاً. وليست المصالحة مجرد فكرة أو ممارسة تخص البلدان التي مرت مؤخراً بتجربة النزاع. بل إنها عمل جارٍ في سياقات مختلفة لجميع البلدان.

وعلى الصعيد المحلي، تمضي أستراليا على درب المصالحة بين الأستراليين الأصليين وغير الأصليين. ويشمل إطار أستراليا، الذي يعرف بـ "سد الفجوة"، عدداً من التدابير لسد ذلك الشقاق، بما في ذلك توفير الفرص الاقتصادية للأستراليين الأصليين من خلال سياسات الشراء الخاصة بالسكان الأصليين، التي تسعى إلى الاستفادة من إنفاق الحكومة سنوياً عدة بلايين من الدولارات في إطار المشتريات. ويعطي هذا دفعة للطلب على السلع والخدمات الخاصة بالسكان الأصليين، ويحفز التنمية الاقتصادية لأولئك السكان وينمي قطاع الأعمال التجارية الخاصة بهم.

ويضطلع القطاع الخاص أيضاً بدور هام في مجال المصالحة. ويستحق مجلس الأعمال التجارية لأستراليا والشركات الرئيسية الثناء لاستحداث برنامج "الارتقاء بالمستوى"، الذي يهدف إلى تعاون الشركات الكبرى مع الموردين من السكان الأصليين من خلال إنفاقها أكثر من ٣ بلايين دولار أسترالي خلال السنوات الخمس المقبلة. وتؤيد الحكومة الأسترالية أيضاً العمل مع قطاع الأعمال لوضع خطط عمل للمصالحة. وتدعم هذه الخطط المنظمات في مجال النظر في السبل التي تتيح إسهامها في تحقيق المصالحة بين الأستراليين الأصليين وغير الأصليين. ويوفر ذلك فرص عمل، وأماكن عمل ومؤسسات تجارية تحظى

تكمُن أساساً في مجال البعد الاجتماعي - الاقتصادي. وقد عزز التسريح وإعادة الإدماج في رواندا المصالحة. وجرت العملية على نحو أدى إلى بناء الثقة والاطمئنان بين المقاتلين وجعلهم يشعرون بقبول المجتمع المحلي لهم. واستند ذلك إلى بناء القدرة على كسب العيش، أو امتلاك أصول يمكن أن تشكل مصدراً للرزق، بحيث بدؤوا يشعرون بأنهم جزء من المجتمع.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أؤكد على أهمية الملكية الوطنية لعملية المصالحة. إن كافة المجتمعات المحلية تمتلك آليات تقليدية لمنع نشوب النزاعات والمصالحة. ربما ضعف بعضها لأسباب تاريخية، ولكن من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المبادرات المستندة إلى منظورات محلية بقيادة وطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فايفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة.

إن تحقيق المصالحة أمر أساسي لبناء السلام والحفاظ عليه، ويجب اعتبارها محور جدول أعمال الحفاظ على السلام للدول الأعضاء، ولأهداف التنمية المستدامة. لقد قرر مجلس الأمن والجمعية العامة في قراريهما (قرار الجمعية العامة ٢٠١٦/٧٠، وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية مشتركة. وينبغي أن تفي بها الحكومات وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين. وهي تتدفق من خلال جميع ركائز عمل الأمم المتحدة الثلاث في جميع مراحل الصراع بجميع أبعاده.

وعلاوة على ذلك، تعمل جميع الدول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بإرساء وحماية وصون السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وهذا يتطلب جعل المصالحة في الصميم.

ويركز بياننا على دور العدالة والمحاكم الدولية بوصفها أداة للتوفيق بين المجتمعات المحلية التي يجب أن تتعلم مجددا العيش معا في كنف مجتمع واحد. وكثيرا ما تعقب الحاجة إلى المصالحة نزاعا مسلحا عنيفا. وحتى عندما تنتهي النزاعات فعليا، تواصل المعاناة والألم والإهانة التحميم على عقول المتضررين وأرواحهم. ويكون خطر تجدد النزاع عاليا بوجه خاص في الحالات التي تنطوي على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ولا يشرع المجتمع في التعافي إلا بعد تقديم تشخيص موثوق به وموضوعي للنزاع، وبعد كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وقال الأمين العام السابق كوفي عنان ذات مرة إنه ما لم نحقق العدالة ولم يشعر الناس بأن مظالمهم قد تمت معالجتها، من الصعب للغاية تحقيق مصالحة ناجحة.

وبغية ضمان العدالة، أنشأ مجلس الأمن أو ساعد في إنشاء عدة محاكم وهيئات قضائية دولية مخصصة لمحاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة خلال النزاعات السابقة أو الجارية. ويعرب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عن قناعة المجتمع الدولي القوية بنفس القدر بأن العدالة جزء لا يتجزأ من بناء السلام، والأمن ورفاه المجتمع. وتقر إستونيا بأن آليات العدالة هذه يمكنها أن توفر منبرا قيما لكشف حقيقة ما حدث، ومنح الضحايا فرصة لإسماع أصواتهم وكفالة الإخضاع للمساءلة. وفي الوقت ذاته، نود أن نذكر أن منع الجرائم الدولية والتصدي لها هو واجب الدول الرئيسي، وأن الآليات الدولية يجب أن تكمل المحاكم الوطنية، لا أن تحل محلها.

أولا، تساعد كفالة إخضاع الجناة للمساءلة عن الفظائع التي ارتكبوها وتحقيق العدالة لضحايا جرائمهم، وبخاصة الجرائم الجنسية والجنسانية، على معالجة ومنع تعرض الضحايا للوصم من جانب بقية المجتمع. إذ توفر آليات العدالة والمساءلة للضحايا هدفا ومحفلا عاما حيث لا تكون الفظائع المرتكبة، ربما للمرة الأولى، محل إنكار، بل إنها لا توصف بكونها انتصارات وطنية.

بالوعي الثقافي، ويساعد في تنشئة أجيال مقبلة من القادة من السكان الأصليين.

إن المصالحة مجال من مجالات التركيز الرئيسية في المساعي الدولية لأستراليا. ومن الأمثلة على ذلك دعمنا لبناء السلام في جزيرة بوغانفيل، في إطار شراكتنا الثنائية مع بابوا غينيا الجديدة. وقد كان كل من العمل في إطار الشراكات، ودور قادة المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية، وضمن مشاركة المرأة عوامل أساسية في تعزيز المصالحة وبناء السلام والحفاظ عليه. فعلى سبيل المثال، كان مركز الناصرة لإعادة التأهيل عاملا هاما يسهم في عملية السلام والمصالحة الجارية، وتفخر أستراليا بكونها جهة داعمة على الأمد الطويل.

ونحث على أن تركز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للدول الأعضاء على احتياجات المصالحة وأن تقوم بإدماجها، ولا سيما في سياق التحليل الشامل، الذي قررت الدول الأعضاء أنه ينبغي تنفيذه في إطار خطة الحفاظ على السلام وإصلاح الأمم المتحدة. ونرحب باستخدام لجنة بناء السلام وغيرها من محافل الأمم المتحدة لاستخلاص الدروس من التجارب الوطنية، وتوفير منبر لمناقشة النهج الفعالة لتحقيق المصالحة بغرض الحفاظ على السلام. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز المصالحة، على الصعيدين الوطني والدولي، في إطار شراكة مع الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني، لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وخطة الحفاظ على السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إستونيا بهذه الفرصة لاستكشاف السبل التي تسهم في نجاح عمليات المصالحة. وتؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتحقيق السلام المستدام. وإن تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتوطيدها، وضمان أن يتمكن نظام قضائي مستقل ونزيه من الازدهار، واحترام حقوق الإنسان وكفالة الضمانات الدنيا للتعايش الاجتماعي، تشكل كلها شروطاً بالغة الأهمية في عمليات المصالحة الوطنية.

إذ تمثل المصالحة الوطنية مرحلة حداد معقدة ترمي إلى تضميد جراح المجتمعات وتفسح المجال لمرحلة جديدة لإعداد خطة مشتركة وجماعية للمستقبل. ولا تتطلب هذه العملية، شأنها شأن أي عملية تعافٍ، إقامة حوار فحسب، بل أيضاً تقديم الحقيقة التاريخية. وإنها المرحلة التي تضطلع خلالها العدالة الانتقالية بدور أساسي في عملية المصالحة. فسبل معرفة الحقيقة والإخضاع للمساءلة أمران أساسيان لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، ولا سيما في حالات ما بعد النزاع. وتنص العدالة الانتقالية على أن احترام سيادة القانون يجب أن يكون في صلب النقاش، بالنظر إلى أنه يشكل عنصراً أساسياً لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نشير إلى البيان الرئاسي بشأن سيادة القانون، الذي اعتمد في إطار الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/11)، والذي أعرب بموجبه هذا الجهاز عن تصميمه على مكافحة الإفلات من العقاب ودعم المساءلة بجميع الوسائل المناسبة، واسترعى الانتباه إلى كامل مجموعة آليات العدالة والمصالحة التي يتعين النظر فيها، بما فيها المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية، ولجان الحقيقة والمصالحة، وبرامج التعويضات الوطنية للضحايا والآليات التقليدية لتسوية المنازعات.

وتكرر المكسيك تأكيد أحكام إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمد في عام ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٦٧/١)، بشأن أهمية وضع نهج شامل للعدالة الانتقالية يشمل طائفة كاملة من التدابير القضائية وغير القضائية، ويهدف إلى

وتتيح هذه المنابر للضحايا فرصة إسماع قصصهم وتظلماتهم وإنهاء النزاع بصيغة قانونية. ونود أيضاً أن نشدد في هذا المقام على الحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني إدراجاً تاماً في عمليات السلام وجهود المصالحة.

ثانياً، يعرب الحكم الصادر عن محكمة أو هيئة قضائية دولية عن إدانة المجتمع الدولي بقوة للجرائم المرتكبة. ويؤدي هذا النوع من الإدانة إلى تجريد الجناة من النفوذ والسلطة، مما يمنعهم من مواصلة أعمال العنف والكرهية، التي من شأنها أن تؤدي إلى نشوب المزيد من النزاعات.

ثالثاً، بالإضافة إلى القضايا المحددة التي تُحال إلى المحاكم والهيئات القضائية الدولية، تسهم سلطة تلك الهيئات في وضع المبادئ التوجيهية لتحقيق العدالة واحترام حقوق الضحايا، التي تُعد بمثابة توجيهات تسترشد بها جميع الدول في مجال الجرائم الفظيعة. إن السبل التي يسهم من خلالها عمل آليات العدالة الجنائية الدولية في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وختاماً، تسلم إستونيا بالإسهام الذي بوسع العدالة بوجه عام، والمحاكم والهيئات القضائية الدولية بوجه خاص، أن تضطلع به في مجال تحقيق المصالحة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تحقيق العدالة يهيئ الظروف المفضية إلى المصالحة وأن على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره لكفالة أن تسود العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

نحن ممتنون لعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تكتسي أهمية خاصة في ضوء استعراض الخمس سنوات لهيكل بناء السلام الذي سيعقد في العام المقبل. وستتيح لنا هذه العملية استعراض أداء هيكل بناء السلام وعناصر أخرى، مثل البعثات السياسية الخاصة. إن المصالحة الوطنية أساسية لمنع نشوب النزاعات

”بناء السلام والحفاظ على السلام: دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين“. كما أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على المعلومات القيمة التي استعرضوها في بداية الجلسة.

تحتل مسألة المصالحة الوطنية بأهمية كبرى باعتبارها أحد العوامل الأساسية المساعدة على تحقيق السلام المستدام، وهو الأمر الذي أكد عليه القرار المتطابقان لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة في عام ٢٠١٦ - القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ - بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، كما أبرز القرار المسؤولية المشتركة للحكومة والفاعلين المحليين في تحقيق استدامة السلام بدعم ومساعدة المجتمع الدولي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومساعدة أطراف النزاع على وقف العدائيات وتحقيق المصالحة الوطنية بإطلاق حوار وطني شامل والمضي قدماً نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

ورسخ القرار كذلك للمقاربة الشاملة لاستدامة السلام وتحقيق العدالة الانتقالية لمنع انزلاق البلدان مجدداً في براثن النزاعات بسرد عدد من التدابير الهامة التي ينبغي أن تصاحب جهود تحقيق المصالحة، وأبرزها تفعيل منظومة العدالة والمحاسبة وحكم القانون ومنع الإفلات من العقاب وإصلاح القطاع الأمني ليضطلع بدوره بشكل فاعل ومسؤول ومهني وتطبيق برامج شاملة لنزع سلاح وتسريح عناصر الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها في المجتمع وإعادة بسط سلطة الدولة الشرعية على إقليمها. في ذات الإطار، توفر عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠ فرصة هامة للبناء على أفضل ممارسات وخبرات لجنة بناء السلام في دعم جهود المصالحة الوطنية للدول الخارجة من النزاعات، وكذا تعزيز دور اللجنة الاستشاري لمجلس الأمن لدعم تلك الجهود.

كفالة المساءلة، وتحقيق العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتعزيز المصالحة، وإنشاء كيانات مستقلة لرصد النظم الأمنية، واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون. ومن الضروري إخضاع المسؤولين عن الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع للمساءلة للحيلولة دون تكرار هذه الانتهاكات، كما أنه ضروري لمساعي تحقيق السلام والعدالة والمصالحة. وتمثل إمكانية اللجوء إلى القضاء وتوفير الدعم للضحايا عنصرين مترابطين ومحوريين، تقوم عليهما المصالحة الوطنية الحقيقية.

وتنوه المكسيك بإسهام المحاكم الجنائية، وعلى وجه الخصوص، المحكمة الجنائية الدولية، ليس في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم فحسب، ولكن أيضاً تقديراً لعملها في سبيل إثبات الحقيقة للأجيال المقبلة واستعادة حقوق الضحايا وكرامتهم. ومقارنة بالمحاكم العادية، فإن هذه المؤسسات تؤدي دوراً حيوياً بقدر أكبر في توطيد المصالحة الوطنية من خلال تحقيق العدالة.

لا يمكن أن تكون هناك مصالحة وطنية من دون تنمية ولا يمكن تحقيق التنمية من دون مصالحة وطنية. وهذان عنصران حاسمان لتحويل النزاعات إلى ظروف ملائمة للاستقرار والسلام الدائم. ونسلم بالصلات الوثيقة بين أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق السلام. ونأمل أن تسفر عملية استعراض هيكل بناء السلام، المقرر لها في العام المقبل، عن توصيات بشأن سبل تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام في عمليات المصالحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتوجه بالشكر لكم ولبعثة المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد جلسة النقاش المفتوح اليوم في مجلس الأمن حول موضوع

من تشغيل ”مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في أعقاب النزاعات“، الذي تستضيفه القاهرة. وسيقوم مركز الاتحاد الأفريقي، عند بدء عمله، بدعم الأولويات المحددة وطنيا لمعالجة الجذور الأساسية للنزاع وبناء واستدامة السلام في ربوع القارة، وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، أعلنت مصر أثناء تسلمها رئاسة الاتحاد الأفريقي عن إطلاق ”منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين“ ليكون بمثابة محفل أفريقي يجمع مختلف الفاعلين من شركاء القارة للعمل على مناقشة قضايا السلم والأمن والتنمية ووضع حلول عملية لمعالجة التحديات ذات الصلة. وجاءت تلك الخطوة إدراكا للترابط بين قضايا السلم والأمن والتنمية وتأكيدا لأهمية المقاربة الشاملة في معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات والتحديات التي تواجهها القارة من منظور يعزز الملكية الوطنية لجهود تحقيق السلام والتنمية المستدامين في القارة الأفريقية.

كما تساهم مصر بشكل فاعل في جهود صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال مشاركتها الواسعة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتركز تلك المشاركات في القارة الأفريقية انطلاقا من مسؤولية مصر في معاونة أشقائها في القارة على إرساء قواعد السلام والاستقرار والرفاهية لشعوبها. وتدعم مصر دور حفظ السلام في مساعدة أطراف النزاع على بناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية وجود إطار سياسي شامل، جنبا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام، وهو ضرورة لنجاح تلك العمليات في القيام بدورها المنوط بها.

في الختام، أكرر الشكر لكم على عقد هذه الجلسة الهامة، متمنيا لرئاستكم ولاستكمال أعمال مجلس الأمن هذا الشهر كل النجاح والتوفيق بما يفعله دور المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أفرزت الممارسات والتجارب دورا هاما تقوم به الأمم المتحدة في تقديم الدعم والمساعدة للدول الخارجة من النزاعات في تحقيق المصالحة الوطنية. فمن ناحية، لجأ مجلس الأمن في عدد من الحالات إلى إسناد مهام لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تتضمن دعم إطلاق حوار وطني شامل وتحقيق المصالحة الوطنية في الدولة المضيفة. ومن ناحية أخرى، تنفذ الفرق القطرية للأمم المتحدة أنشطة وبرامج لدعم ذات الغرض، فضلا عن الدور الفاعل للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم الأولويات الوطنية للدول الخارجة من النزاعات، بما في ذلك ما يتعلق بإنجاز المصالحة الوطنية. إلا أن فاعلية دور منظومة الأمم المتحدة في دعم عمليات المصالحة الوطنية يتطلب تعزيز التنسيق بين مختلف مكوناتها حتى تتكامل أدوارها وتنتهي حالة العزلة فيما بينها، فضلا عن أهمية تعزيز الشراكة والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي.

ولعل أعضاء المجلس يتفقون معي في أن تحقيق المصالحة بعد النزاع تمثل عملية طويلة الأجل تتطلب الالتزام والدعم المستمرين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مع مراعاة خصوصيات السياق في كل حالة. فلا يوجد ثمة نموذج موحد قابل للتطبيق في كل الحالات. فتحقيق المصالحة الوطنية يتطلب، إلى جانب توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية، وجود إجراءات مصاحبة تخلق أجواء مواتية لإنجاح عمليات المصالحة. كما أن نجاح مساعي تحقيق المصالحة يعتمد على مدى احترام المجتمع الدولي، في تقديم المساعدة والدعم، لمبدأ الملكية الوطنية لعملية المصالحة.

تؤمن مصر بأهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين بالشراكة مع الأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ومن هذا المنطلق، تعمل مصر في إطار رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي على سرعة الانتهاء

”لا يمكن أبداً أن تعد بإصدار أحكام بالعفو العام في حالة جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان“ (S/2004/616، الفقرة ١٠).

ومع ذلك، فإن الجلسة التي عقدها المجلس مؤخراً بشأن الحالة في البوسنة والهرسك توضح الصعوبات التي ينطوي عليها ضمان أن تؤدي العدالة الجنائية الدولية إلى مساءلة طويلة الأجل وسلام مستدام ومصالحة هادفة (انظر S/PV.8658). غالباً ما يتطلب تحقيق المساءلة إدراج العدالة التصالحية، وكذلك آليات العدالة الانتقالية مثل لجان تقصي الحقائق. المفتاح لهذه العملية هو أن كل حالة يكون لها نهج في المساءلة يتشكل من احتياجات أولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة.

ولكي تدوم المصالحة يجب أن تشمل الأشخاص من جميع مكونات المجتمع. والمشاركة في العمليات التي تسعى إلى تحقيق المصالحة يجب أن تراعي المنظور الجنساني وأن تتضمن وجهات نظر الشباب ومجموعات الأقليات داخل الدولة. وقد يؤدي المجتمع المدني والقيادات الدينية وممثلو الشعوب الأصلية أيضاً أدواراً مهمة. المصالحة الشاملة تبني دائرة أوسع للسلام الدائم.

يجب أن تتصدى المصالحة أيضاً للعوامل الكامنة في جذور الانقسام. لقد كان هناك تزايد كبير في النزاعات داخل الدول، والتي يقوم الكثير منها على مطالبات من مجتمعات داخل الدولة من أجل قدر أكبر من الإدارة لشؤونها كتعبير عن تقرير المصير، وغالباً ما يكون ذلك على أساس عرقي أو ثقافي أو الهوية الدينية. وعلى هذا الأساس نعمل حالياً على إعداد كتيب للوسطاء والمجتمعات والدول المتأثرة لجمع أفضل الممارسات لمنع نشوب هذه الصراعات وتسويتها، وذلك استناداً إلى خمسة مبادئ: الحكم الذاتي وحماية حقوق الأقليات وعمليات المصالحة الشاملة والاعتراف بالسياق التاريخي والوعي بدور الدول الثالثة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يجب أن أذكر الزملاء بأن الوقت المحدد للبيانات هو أربع دقائق. دون ذلك لن نتمكن من الانتهاء من قائمة المتكلمين. سيقوم وفد بلادي بتذكير المتكلم ما أن يبلغ حد الأربع دقائق في حالة عدم رؤيته للميكروفون، لكنني أخشى أن يتوجب علي المقاطعة للتأكد من أننا قادرون على سماع كل متكلم في القائمة بعد ظهر اليوم. أشكر جميع الزملاء على تفهمهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تؤكد مناقشة اليوم حقيقة أنه لا يكفي لمجلس الأمن أن يضع حدا للصراعات فحسب بل ينبغي أن يساعد في كسر حلقة الصراع. وهذه مهمة قد أوكلناها بالطبع، وإلى حد كبير، إلى لجنة بناء السلام عندما تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٥. سأركز تعليقي الموجهة اليوم على كيفية ضمان أن تؤدي المصالحة إلى سلام حقيقي ومستدام. تتطلب العملية، ضمن أشياء أخرى، تجنب الإفلات من العقاب وتعزيز الإدماج ومعالجة الأسباب الجذرية.

لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا عندما يتعامل الخصوم مع الماضي ويلتزمون برؤية مشتركة للمستقبل. يجب ألا تسمح المصالحة أبداً بالإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بالأمر الواقع أو قانوناً. إن تحقيق العدالة في محاسبة مرتكبي الجرائم الوحشية يزيح أولئك الذين من المرجح أن يتراجعوا عن اتفاقات السلام والحياة السياسية ويثنيهم عن ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل. عندما تشمل المصالحة عفواً يحول دون المساءلة عن الفظائع التي ترتكبها شخصيات سياسية قوية فإنها تتجاهل مطالبات الضحايا من أجل تحقيق العدالة وتهدئ الظروف لسياسة الذكريات المثيرة للخلاف أو حتى لمرحلة جديدة من الصراع. إننا نؤيد موقف الأمم المتحدة المتمثل في أن اتفاقات السلام التي تقرأها

حين أنه سيكون من الخطأ التغاضي عن المؤسسات والممارسات المحلية باعتبارها مصادر لبناء السلام إلا أنه سيكون من الخطأ أن نراعيها بطريقة رومانسية ودون تمحيص. لذلك من الضروري توفير موارد كافية لبناء القدرات من أجل بناء مؤسسات وهياكل قوية للدولة.

السلام والعدالة هما الرابطان الأساسيان في أي سيناريو لما بعد الصراع. وتدعم الهند تعزيز التعاون الدولي لتطوير القانون الجنائي الدولي وتدوينه ولتعزيز سيادة القانون برمته. ونؤمن أيضا بأنه من أجل وجود نظام عدالة دولي فعال وموثوق حقاً يجب أن نتجنب الانتقائية والتعددية والكيل بمكيالين في تطبيق سيادة القانون على المستوى العالمي. وفي هذا السياق نرى أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً مساعداً وداعماً لتسهيل الأمور. يجب على الأمم المتحدة أن تضمن شمول وملكية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية المصالحة. ومن المهم بنفس القدر دعم الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتيسير عمليات المصالحة السياسية وفقاً لمبادئ الحياد والنزاهة.

إننا نرفض إشارة لا مبرر لها من جانب وفد باكستان في وقت سابق اليوم إلى الحالة في جزء لا يتجزأ من الهند (انظر S/PV.8668). دعوني أذكر أن كلا الجانبين قد وافقا رسمياً على حل هذه القضايا من خلال الوسائل التي اتفق عليها الطرفان.

في الختام، إذا كان لبناء السلام أن يتخطى كونه عملية هندسة اجتماعية يجب أن نعترف بوجود موارد لبناء السلام داخل المجتمعات المتأثرة بالصراع نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدلي (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأشكركم على اختيار موضوع المصالحة لمناقشة اليوم.

المتأثرة. نأمل أن يساهم ذلك في المصالحة الناجحة للصراعات والمنازعات حول قضايا تقرير المصير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد كاكاتور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن أهمية المصالحة وعملية بناء السلام. إننا نشيد بالإحاطات الإعلامية الشاملة والمتبصرة التي قدمها الأمين العام وغيره من المشاركين حول هذا الموضوع.

إن المصالحة خطوة حاسمة في وقف دائرة العنف وانعدام الأمن في حالات ما بعد الصراع وفي بناء السلام المستدام. وبالنظر إلى التعقيدات الهائلة والسياق المحلي الفريد لكل مسرح من مسارح ما بعد الصراع لا يمكن أن يكون هناك قالب واحد يناسب الجميع في مثل هذه الحالات الديناميكية. إن المصالحة عملية طويلة وشاقة، ومن غير المرجح للمعايير أو الجداول الزمنية المفروضة بشكل مصطنع أن تحقق النجاح. يرى وفد بلادي أن المصالحة يجب أن تكون عملية محلية بالفعل. إن القيود المتأصلة على اتساع وعمق ومدة أي مهمة خارجية لبناء السلام توجي بأن نوع التغيير المستدام والراسخ الذي يسعى بناء السلام إلى تحقيقه يتطلب الدعم والالتزام على المدى الطويل من جانب العدد الكافي من الأطراف الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب والمرأة والزعماء الدينيين.

إن جهود المصالحة الحسنة النية التي تبذلها الأمم المتحدة أو المجتمع الإنساني الدولي الأوسع قد لا تتوافق مع الحقائق القائمة على أرض الواقع. من غير الواقعي أن نتوقع من الجهات الفاعلة المحلية أن تتبنى القواعد والأفكار الخارجية باعتبار أنها تفوق بطبيعتها القواعد والأفكار المحلية. إن الصراع يُفسد ويدمر البنية التحتية البشرية وقدرات المؤسسات. يجب إعادة بناء هذه القدرات إذا كان للجهات الفاعلة الوطنية أن تمارس القدر المعقول من التحكم في أحداث فترة ما بعد الصراع. وفي

أنحاء كثيرة من العالم، تدار النزاعات ولكنها لا تُحل. إن مجلس الأمن بحاجة إلى معالجة الأسباب التي تدفع الناس للقتال، وألا يركز فحسب على الكيفية التي يمكن بها وقف القتال. ويمكن لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع أن يقطع شوطاً طويلاً في تحقيق السلام الدائم والمصالحة الحقيقية. وإنهاء الاحتلال ووضع حد للقمع وضمان التسويات المنصفة ليست سوى أمثلة قليلة على الشروط الأساسية لتحقيق السلام - لا لجيل واحد، بل لجميع الأجيال المقبلة.

وقد ينجح فرض التسويات لفترة قصيرة، فبذور النزاع تظل مغروسة وتنبت من جديد حالما تسمح لها ظروف جديدة بذلك. ولا يمكن للمصالحة أن تتحقق ما لم تنحل غيمة المظالم والجور. ويجب أن تحترم أي مساعدة خارجية مقدمة لعمليات المصالحة المحلية الحساسيات الثقافية ومعتقدات الشعوب، بدلا من أن تفرض صيغا جاهزة على الشعوب. فالمعرفة بالمجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية. وفي المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، ينبغي التأكد من أن نتائج عملية المصالحة عادلة حتى لا يشعر أي طرف بالظلم. ففي لبنان، في أعقاب ما يشار إليه بثورة عام ١٩٥٨، انتهت الأزمة بصيغة "لا منتصر ولا مهزوم" التي ضمنت حصول كل طرف من أطراف النزاع على ما يريد وإمكانية استئناف الحياة السياسية.

وتكتسي مفاهيم مثل الكرامة أهمية بالغة بالنسبة للمصالحة. فالتسويات يجب أن تساعد الناس على صون كرامتهم - أي عدم الشعور بالإهانة بسبب شروط أي تسوية لنزاع أو عملية مصالحة. وللكرامة اعتبارات ثقافية أيضا. فمعناها ونطاقها يتحددان من منظور ثقافي إلى حد كبير، ويجب أن تراعي أي عملية مصالحة ذلك.

وقد قال نيلسون مانديلا عندما تحدث عن المصالحة - وهي عملية كان يعيها جيدا - إن المصالحة الحقيقية لا تتمثل في نسيان الماضي فحسب. وقد كان محقا. فالمصالحة لا تتعلق

بموجب الفصل السادس، المتعلق بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، يسمح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بدعوة أطراف أي نزاع لتسويته عن طريق جملة أمور منها التفاوض والوساطة والتوفيق. هذه الأدوات الثلاث للتسوية السلمية للمنازعات ضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تقديم بديل سلمي لحل المنازعات. لكن المصالحة لا يمكن أن تحدث في فراغ ولا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. إنها عملية لا غنى عنها للأطراف نفسها لتكون قادرة على طي صفحة الصراع وفتح باب للتفاهم والتسامح والسلام.

لدى مجلس الأمن أكثر من اثني عشر صراعاً على جدول أعماله، وهناك اليوم العشرات من النزاعات بين البلدان وداخل المجتمعات في جميع أنحاء العالم والتي تجعل دورة العنف من المستحيل أن تتخيل أن الأشخاص المعنيين بهذه النزاعات يمكن أن يعيشوا معاً في وئام مرة أخرى. لكنهم يستطيعون، وذلك من خلال عملية مصالحة قوية، إذا تم ذلك بشكل صحيح وفي الظروف المناسبة.

أولاً، علينا أن ندرك أنه لا يوجد نزاعان متشابهان ولا يوجد شعبان مطابقان لنفس القالب عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات. ولكن توجد قيم ومبادئ عالمية يجب أن تكون قائمة لتوفير الظروف المناسبة لتسوية سلمية للقضية ولعملية مصالحة ناجحة. إن المسألة هي نقطة انطلاق أساسية لأي عملية مصالحة حيث تبدأ المسيرة على الطريق الطويل نحو تضييد الجراح وتحقيق السلام.

ويجب تحقيق العدالة لأنه لا سلام بدون عدالة. والحقيقة مهمة جدا للمصالحة.

وتسألون، سيدتي الرئيسة، في مذكرتكم المفاهيمية التوجيهية (S/2019/871، المرفق) عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن والأمم المتحدة دعم عمليات المصالحة المملوكة وطنيا دعما فعالا. يجب على مجلس الأمن أن يبدأ بإنهاء النزاعات. ففي

التي طالها النزاع يعقدون الاجتماعات الإعلامية ويعملون بشكل مشترك لنشر الوعي بين السكان بشأن فوائد العيش معاً، يمكن أن يكون له تأثير حاسم على السكان.

ثالثاً، على الرغم من عدم تماثل أي نزاع أو أزمة مع غيرها من النزاعات أو الأزمات، من المهم أن نستفيد من تجاربنا وخبرتنا الواسعة في مجال المصالحة. بيد أن الملكية الوطنية هي ما تكفل نجاح أي عملية قائمة على أحداث ماضية. وذلك المبدأ الأساسي يجعل من الممكن تكييف الخبرات مع الحالة المحددة لأي بلد بعينه. ويتيح أيضاً زيادة مشاركة قادة البلدان وممثلي المجتمع المدني - وهي عنصر أساسي من عناصر هذه العملية.

رابعاً، يرحب المغرب بتزايد الدور الذي تضطلع به المرأة في عمليات المصالحة، تمسها مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويظل إشراك المرأة، التي كثيراً ما تكون، للأسف، أولى ضحايا النزاعات، أمراً أساسياً لنجاح عمليات المصالحة. ونؤيد تأييداً تاماً رغبة الأمين العام في تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك عمليات المصالحة.

لقد كانت الأمم المتحدة، ولا تزال، تضطلع بدور رئيسي في معظم عمليات المصالحة السابقة والحالية. وتتمتع الأمم المتحدة بالقدرة على توفير الدعم الحاسم لعمليات المصالحة، سواء كان ذلك من خلال وجودها في الميدان أو الموارد المتاحة لها أو مساعيها الحميدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أضم صوتي إلى الوفود التي أشارت إلى لجنة بناء السلام بوصفها إحدى الهيئات الأقدر على التعامل مع المسائل المتعلقة بالمصالحة. وتتمثل قوة منظمنا، بطبيعة الحال، في نزاهتها وحيادها اللذين يشكلان عنصرين أساسيين في أي إجراء يدعم عملية مصالحة، كما أن لديها القدرة على تجميع أفضل الممارسات واستخدامها. وأخيراً، فإنها تستطيع أن تدعم غيرها من المنظمات التي يمكن أن تستفيد من مزاياها النسبية مقارنة بالأمم المتحدة.

بنسيان الماضي والألم، بل بتصور المستقبل - مستقبل يسوده السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على تولي المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة واختيار موضوعها. وأشكر الأمين العام على إحاطته التي تؤكد التزامه القوي بتوطيد السلام والحفاظ عليه. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين الآخرين على مشاركتنا آرائهم بشأن هذه المسألة.

إن هذه المناقشة مكرسة لموضوع لا يجري تناوله كثيراً بشكل مستقل في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه يظل موضوعاً هاماً بل وبالغ الأهمية فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه. فبدون عمليات المصالحة الناجحة، يزداد خطر السقوط مجدداً في هوة النزاع بشكل كبير. وقد علمنا التاريخ أن هذا يأتي على حساب شعوبنا الذين ما زالوا يعانون من ويلات النزاع، ولا سيما في القارة الأفريقية. وترحب المغرب بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة من خلال تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، وكما أشير، عن صواب، في المذكرة المفاهيمية (S/2019/871، المرفق) المعروضة علينا في هذه المناقشة، كثيراً ما ارتبطت المصالحة بالعدالة الانتقالية. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة من أجل طي صفحة النزاع نهائياً.

ثانياً، يجب تسليط الضوء على الدور القيادي الذي يضطلع به المجتمع المحلي والزعماء الدينيون. فأولئك الزعماء، ولا سيما في المجتمعات التي يمكن وصفها بأنها تقليدية، يحظون بمكانة خاصة واحترام كبير لا يتوانون عن استخدامهما لصالح مجتمعاتهم المحلية إذا نشبت النزاعات. بل ويكتسي دورهم أهمية أكبر في حالة النزاع الديني. فمجرد رؤية ممثلي مختلف الأديان

إصلاح قطاع الأمن، في استضافة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن والحفاظ على السلام. وأكد الاجتماع أن إصلاح قطاع الأمن يضطلع بدور رئيسي في نجاح تنفيذ كل من خطة الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي يؤديه إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام، فإن الفهم الموسع لدور الأمم المتحدة وإسهامات إصلاح القطاع الأمني في المصالحة أمر أساسي. ونحن بحاجة إلى التوصل لفهم أفضل لأسباب عدم الوفاء باتفاقات السلام في كثير من الأحيان والانزلاق مجددا في دائرة النزاع فضلا عن النوعية بتلك الأسباب.

واليوم، يتضح جليا أن إدماج عدد أكبر من الجماعات العرقية والدينية المهمشة في قوات الجيش والشرطة والهياكل الأمنية ومؤسسات سيادة القانون فضلا عن تعزيز إحداث تحول ثقافي نحو تبني سياسة عامة غير تمييزية وخاضعة للمساءلة يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة المظالم فيما يتعلق بالأمن، ولا سيما في أعقاب النزاع.

ثانيا، فيما يتعلق بالشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل بناء السلام والحفاظ عليه، تتولى سلوفاكيا رئاسة هذا العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ذلك السياق، تتمثل المجالات الثلاثة ذات الأولوية لدينا في منع نشوب النزاعات والتوسط فيها وحلها؛ وبناء مستقبل أكثر أمانا؛ وكفالة تعددية الأطراف الفعالة. وعلاوة على دعم التسويات السلمية من خلال الحوار السياسي الجامع وعمليات الوساطة، فقد ركزنا بشكل خاص على تيسير الحياة اليومية للأشخاص المتضررين من النزاع. ويجب أن تكون عمليات السلام، بما في ذلك جهود الوساطة والمصالحة، شاملة للجميع. ويجب أن يُسمع صوت الجميع، ولا سيما الشباب. فلا غنى عن وجهات نظر الشباب ومشاركتهم النشطة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن أي عملية مصالحة يجب أن تعمل على الصعيدين الوطني والمحلي. ويجب أن يعزز الحوار على الصعيد المحلي الحوار على الصعيد الوطني، مما يكفل استيعاب العملية للجميع وملكيته الوطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد مليانار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، قبل أن أدلي بكلمتي، أن أشير إلى أن سلوفاكيا تؤيد تماما البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن المصالحة تهدف إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز القدرة على الصمود وإقامة علاقة فعالة بين الشعب والحكومة تُعرف باسم "العقد الاجتماعي". ولا يمكن للمصالحة أن تنجح ما لم تكن العملية تشاركية وشاملة للجميع وتعزز القيم والحقوق العالمية مثل الحرية والكرامة الإنسانية وما لم تركزها منصبا أولا وقبل كل شيء على الناس وسلامتهم وأمنهم ورفاههم.

وإذ نشير إلى القرارين التوأمين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، فإن تعزيز تضميد الجراح والمصالحة وبناء قطاع أمن يتسم بالمهنية والفعالية ويخضع للمساءلة، بما في ذلك من خلال إصلاحه، عناصر بالغة الأهمية في توطيد السلام والأمن وتعزيز الحد من الفقر وسيادة القانون والحكم الرشيد والحيلولة دون عودة البلدان إلى حالة النزاع. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات هامة.

أولا، إن سلوفاكيا نصير قويا لمسألة إصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة هامة للمساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات والتي تمر بعمليات إعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء النزاع. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، اشتركت جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، باسم مجموعة أصدقاء

المجلس الوزاري. ويتيح الاجتماع فرصة فريدة لأكبر منظمة إقليمية للتعاون في مجال السلام والأمن للتركيز على القضايا المهمة، ومنها بناء السلام وتحقيق المصالحة، وستقوم الدول المشاركة باستعراض وتقييم أنشطة المنظمة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتعزيز الحوار بشأن قضايا الأمن ضمن جميع الأبعاد الثلاثة لعمل المنظمة في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة المملكة المتحدة لاستكشاف دور المصالحة في عمليات السلام والسلام المستدام. إن توقيت هذه المناقشة مناسب بشكل خاص في ضوء التحديات التي لا يزال صانعو السلام يواجهونها. وقد عانت أجيال في أوروبا من الآثار المدمرة للصراعات العنيفة وفهمتها. والحرب اليوم داخل الاتحاد الأوروبي غير واردة لأننا عملنا بجد لبناء الثقة. ومع ذلك فمن دون العمل المتواصل لتحقيق المصالحة، لا يوجد مستقبل للسلام حتى في أوروبا. والحاجة ملحة لتعميق المعرفة بشأن المصالحة على نطاق عالمي. فنزاعات اليوم تتكرر في شكل دورات. وغالبا ما تفشل اتفاقات السلام أكثر مما تنجح. ونحن نؤمن بضرورة التوصل إلى فهم أفضل لسبب حدوث ذلك.

إن المصالحة هي السبيل لتحقيق السلام الدائم. فهي عملية تمكن من استعادة العلاقات الاجتماعية على أساس القيم الأساسية، مثل كرامة الإنسان وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والنفسية. وهي عملية

والجزء الهام الآخر من تلك العملية هو بالطبع العمل في سياق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في بناء مجتمعات مستدامة وسلمية وشاملة للجميع، يدعمها إطار مؤسسي فعال وخاضع للمساءلة. وأود أن أسلط الضوء على تطوير المبادئ التوجيهية الأولى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، والتي نعتبرها توجيهات عملية ومعلما هاما في هذا الصدد. وتمثلت الأولوية الثالثة لرئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعددية الأطراف الفعالة، وفي هذا السياق نشير إلى أهمية التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك من خلال العمل الهام لمكتب الأمم المتحدة للاتصال في فيينا.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

وأخيرا فقد ترشحت سلوفاكيا لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام التي لها دور رئيسي في الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمجتمع المدني، التي لها دور أساسي في جهود المصالحة في العديد من الحالات. ونحن نرى أن الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تقديم المشورة لمجلس الأمن يمكن وينبغي استخدامه بشكل أفضل والاستفادة منه لكفالة إيلاء الاهتمام المناسب لتحقيق المصالحة في جميع مراحل دورة الصراع. وفي ذلك الصدد فإننا نتطلع إلى المزيد من التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

وقبل أن أختتم كلمتي، إسمحوا لي أن أذكر أيضًا أنه في غضون أيام قليلة، أي في يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، سنعقد اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في براتيسلافا. ويتصدر كثير من هذه المسائل جدول أعمال

معقدة يجب النظر فيها منذ البداية ضمن أي جهود لدعم السلام، وهي تتطلب اتباع نهج متكامل حقا.

وللجنة بناء السلام دور محوري تقوم به في جميع هذه الجوانب، عن طريق الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك يمكن زيادة الاستفادة من الدور النشط للجنة بناء السلام في إسداء المشورة لمجلس الأمن لكفالة إيلاء الاهتمام للمصالحة بصورة مناسبة في جميع مراحل دورة النزاع.

ويجب تحسين سياساتنا وممارساتنا باستمرار. فعلى سبيل المثال تهدف نسبة ٧٥ في المائة من البعثات التي خول لها مجلس الأمن ولاية إلى تحقيق المصالحة، لكن لا توجد تعريفات أو مبادئ توجيهية مقبولة بشكل عام بخصوص معنى المصالحة وكيفية تحقيقها. وتدعو الحاجة إلى تحديد مفهوم المصالحة بمزيد من الدقة من أجل تفعيله بصورة أجدى. ونحن على استعداد للإسهام في ذلك. ونحتاج إلى معرفة المزيد عن كيفية عمل مختلف عناصر المصالحة في بيئات مختلفة وعن كيفية تأثيرها. ونحن بحاجة عند القيام بذلك إلى زيادة الوعي بكيفية دعم استراتيجيات المصالحة الوطنية والمحلية في البلدان الخارجة من النزاعات، وما إذا كان يتعين دعم عمليات المصالحة كجزء من استراتيجيات الخروج، وكيف يمكن تحقيق ذلك، وكيف يمكن للمجلس أن يتعاون مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة لدعم تلك العمليات.

ونحتاج أيضاً إلى إدراك أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو أي منظمة أخرى متعددة الأطراف دفع عجلة المصالحة بمفردها. فالمصالحة تجري على المستوى الفردي ومستوى العلاقات بين الأشخاص والمستوى المجتمعي والمستوى المؤسسي. وما نحن إلا ميسرون للمصالحة، والمجتمعات المحلية المتنازعة هي الأطراف الفاعلة. ويمكننا توفير إطار عمل وأدوات ومساحات آمنة، بيد أننا، كي نقدم الدعم، نحتاج

إلى فهم عميق، وليته يكون فهما مشتركاً، للعوامل التي تجعل المصالحة فعالة.

ويجب أن تؤخذ الأديان في الاعتبار في نهج المصالحة وممارساتنا الدبلوماسية. ويمكن أن تستفيد الممارسات الدبلوماسية من تحسين المعرفة الدينية. وإنشاء الاتحاد الأوروبي لمنصة تبادل دولية بشأن الدين والإقصاء الاجتماعي مثال على كيفية عملنا في هذا المجال؛ ومن الأمثلة الأخرى تدريب دبلوماسيينا وتعريفهم بالجوانب المعتددة للدين في أجزاء مختلفة من العالم مثال آخر.

ويمكن أن تصبح اتفاقات السلام أكثر استدامة من خلال إشراك الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية في مفاوضات السلام، إلى جانب الأطراف الرئيسية في النزاع. كما يُنظر إلى القادة التقليديين والدينيين وشبكاتهم على أنهم يتمتعون بالقدرة والثقة العامة لإيجاد حلول من أجل السلام المستدام. وكثيراً ما تتخذ النساء الوسيطات في عملية المصالحة الخطوات الأولى في اتجاه تعبئة مجتمعاتهن والتواصل مع أعدائهن؛ وجهودهن بحاجة إلى الدعم. وتتنامي حركات الشباب بسرعة ويجب أن نتعلم من وجهات نظرها وجهودها. وترتبط المصالحة والتعافي عادةً بمرحلة ما بعد النزاع ولكنهما أيضاً عمليتان متداخلتان تجريان أثناء النزاع ويمكن أن تمهدا الطريق لإحلال السلام أو أن تحولاً دون وقوع المزيد من أعمال العنف.

وفي الختام نؤكد من جديد عزمنا على مواصلة هذا العمل الهام بشأن كيفية دعم عمليات المصالحة بشكل أفضل، سواء في سياق حفظ السلام أو بنائه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أسوسينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السياسي - الأمني، والتعاون الهادف لدعم معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة.

كما نرحب بإنشاء سجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من أجل السلام العام الماضي، كمبادرة رائدة لتسجيل خبراء الرابطة من النساء في مجال السلام والمصالحة اللائي سيتم استدعاؤهن أحيانا عندما تبرز الحاجة إلى خبرة محددة. وهذا العام، في سياق التأكيد على مشاركة المرأة، نرحب بمختلف المبادرات والإجراءات المتعلقة بأدوار المرأة في عمليات السلام، وهي: حوار الأديان الذي تنظمه نساء الرابطة في جاكارتا حول الموضوع "تعزيز التفاهم من أجل مجتمع شامل للجميع وسلمي"؛ والندوة الإقليمية الأولى بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في الرابطة التي عقدت في بنوم بنه؛ والتدريب الإقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن الذي عقد في جاكارتا.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على استعداد للقيام، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وبالتضامن مع المجتمع الدولي، بتحديد نهج أكثر ابتكارا وشمولا للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك عمليات المصالحة في المنطقة.

وأود الآن أن أدلي ببعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن المصالحة، بالنسبة للفلبين، عملية طويلة الأجل تسعى إلى استخدام وسائل مبتكرة لمعالجة وإدماج وتبني الماضي المؤلم والمستقبل المشترك كوسيلة للتعامل مع الحاضر. ويتمثل أساس هذا النهج في تهيئة بيئة تبني وتغذي ثقافة السلام وتبناها. وتشمل عناصر تلك البيئة، بالنسبة للحكومة الفلبينية، برامج اجتماعية واقتصادية وتنموية للحاق بالركب في المناطق المتأثرة بالنزاع وبرامج مراعية لظروف النزاع والتطوير المستمر لقاعدة مؤيدة للسلام تدعم عملية السلام. ويتمثل عنصر أساسي آخر في مبادرات "منتديات السلام الشعبية" للشباب والشعوب الأصلية والنساء والسلطنات وغيرهم من أصحاب المصلحة،

يمكن استخلاص الدور الهام لعمليات المصالحة في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين من تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتقوم الرابطة بدور مهم في حالات ما بعد النزاع. وقد كلف اتفاق بالي الثاني الذي وُقِع في عام ٢٠٠٣ الرابطة بإيجاد طرق مبتكرة لزيادة أمنها ووضع أساليب عمل للأوساط المعنية بالشؤون السياسية والأمنية في الرابطة، بما في ذلك في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وقد أنشئ معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة في عام ٢٠١١، ليكون مركزا للمعارف بالنسبة للرابطة، ومركز تفوق في مجال بناء القدرات على حل النزاعات ومواصلة تعزيز القيم الموجهة نحو الوئام والسلام والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. ونفذ معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة عدداً من الفعاليات بنجاح، وهي مؤتمر للشباب الإقليمي بشأن السلام والتسامح المعقود في جاكارتا في عام ٢٠١٨، وسلسلة تدريبية في مانيلا بشأن تعميم السلام والمصالحة في الرابطة هذا العام. ونرحب بالتعاون بين المعهد والأمم المتحدة لعقد حلقة عمل في جاكارتا بشأن وجهات نظر الرابطة فيما يتعلق بإدارة النزاعات وحلها في المنطقة، وتنتقل إلى المزيد من المبادرات الفعالة في المعهد في المستقبل. كما أطلق المعهد بنجاح أول دراسة بحثية له بعنوان "الدروس المستفادة من عملية حل النزاع بين الحكومة الفلبينية وجماعة مورو للتحريض الوطني"، بوساطة إندونيسيا، وعقد حلقة دراسية بشأن نتائج المشروع في شهر أيلول/سبتمبر.

وأكدت الرابطة والأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة العاشر للرابطة والأمم المتحدة، الذي عقد في بانكوك منذ ثلاثة أسابيع، التزامهما بالتعاون من خلال المعهد. وستشارك الأمم المتحدة وفييت نام في استضافة حلقة العمل السابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، والحوار الإقليمي الخامس، المقرر عقده في هانوي في شهر كانون الأول/ديسمبر، بشأن التعاون

من المشاكل والصعوبات المحتومة التي اعترضت طريقهم، بقيت الرؤية الأولية والمهمة لهؤلاء الزعماء الدينيين الثلاثة. وعلاوة على ذلك، تشير الزيارة التي قام بها قداسة البابا فرانسيس إلى تلك الأراضي المنقسمة والفقيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى تلك الجهود بحسبانها السبيل الوحيد للمضي قدما. لقد كان من غير المتصور، وسيظل كذلك، أن يستخدم أصحاب العقيدة وأتباع الديانات الرئيسية الأسلحة بطريقة ظالمة لكي تسيطر مجموعة على الأخريات.

ويجب على الزعماء الدينيين أن يقفوا معا وأن يظهروا لأتباعهم أن التنوع - سواء كان عرقيا أو دينيا - يجب ألا يكون عقبة أمام وحدة الأمة وأنه يمكن التغلب على الانقسامات عندما نلتزم بالأخوة. وكانت دعوة البابا لإمام الجامع المركزي في بانغي للركوب معه وتحية الناس معا من على متن سيارة البابا إشارة قوية وكان لها أثر إيجابي هائل.

وتتطرق المصالحة، بطبيعة الحال، إلى الخلافات؛ فهي تسلم بالانقسامات وتسعى إلى التغلب على الصعوبات التي كثيرا ما تؤدي إلى أن يُقتل الناس ويعانون من العنف والانتهاكات الأخرى لكرامتهم الإنسانية، وهي تتطلب رحابة الصدر لرؤية الصورة الأكبر والسعي إلى تحقيق الخير العام والاستثمار في مستقبل أكثر عدلا وإنسانية وازدهارا. غير أن المصالحة الحقيقية لا تقلل بأي حال من شأن المعاناة؛ بل يجب عليها التعامل معها. فالمصالحة الحقيقية تبحث في من الذي تسبب في المنازعات والنزاعات في المقام الأول وتستخدم الوسائل المناسبة لإيجاد سبيل إلى تحقيق السلام الدائم والمستمر الذي لا يمكن تحقيقه، بطبيعة الحال، من دون عدالة.

وتعزيز المصالحة لا يعني ببساطة نسيان كل ما حدث والبدء من جديد ولا يمكن أن يُعتبر على الإطلاق ذريعة للإفلات من العقاب. بل يجب محاسبة المذنبين ويجب أن يحصل الذين تضررت حياتهم بشدة على نوع من أنواع الجبر. وفي ذلك

والتي تعد بمثابة منبر للمناقشات بشأن مسائل السلام والنزاع. وأخيرا، تُنفذ برامج الحكومة للإنعاش المبكر وإعادة التأهيل باستخدام منظور للسلام لضمان أن يسفر العمل عن نتائج بشأن التعمير المادي ويعيد بناء النسيج الاجتماعي الممزق للمجتمع الدولي.

ختاما، علمتنا تجربتنا المتمثلة في توقيع قانون بانغسامورو التنظيمي لمنطقة مينداناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي في تموز/يوليه من العام الماضي أن توقيع اتفاق سلام ليس سوى بداية لعملية السلام. وتكتمل العملية عندما يحصل كل فلبيني على السلام ويحني ثمار السلام المتمثلة في التقدم والأمن والحياة المريحة التي يتمتع بها الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور هانسن (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود الكرسي الرسولي أن يشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المصالحة في صون السلم والأمن الدوليين. إن هذا الموضوع في غاية الأهمية لسلام واستقرار الأجيال الحالية والمقبلة وأمر محوري بالنسبة لرسالة الكنيسة الكاثوليكية، التي سعت باستمرار طوال تاريخها لأن تكون رمزا للوحدة بين الشعوب وأداة لها.

وشهدنا مثالا قويا على المصالحة بعد أن تفجرت أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وسعى مختلف أصحاب المصلحة إلى تضخيم أو، في الواقع، التلاعب بالطابع الديني للنزاع بغية زيادة تفاقم الانقسامات المصطنعة بين السكان. ووقف ثلاثة رجال ليقولوا "لا": رئيس أساقفة الكاثوليك في بانغي وقس إنجيلي من المدينة وإمام. وأنشأ الثلاثة بشجاعة منبرا مشتركا بين الأديان على الصعيد الوطني، تكرر نموذجهم على مستوى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويأتي في صميم مسيرتنا إتاحة الفرصة للضحايا والناجين أنفسهم لسرد قصصهم ولأن يستمع وينصت إليهم الناس على نحو مُجدٍ في جميع أنحاء بلدنا. وكان ذلك عنصراً أساسياً في لجنة الحقيقة والمصالحة الكندية وفي التحقيق الوطني الذي أجرته كندا بشأن المفقودات والقتيلات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

ونعرف مباشرة من تلك التجربة أن المؤسسات الجائرة وأوجه عدم المساواة البنيوية لا تُؤسس بين عشية وضحاها ولا يمكن تفكيكها في يوم واحد. ونعلم أن التغلب على ذلك الإرث والاشتراك في بناء إرث جديد سيتطلب وقتاً واستثماراً وطاقة وتواضعاً وإرادة سياسية مستدامة. ونعرف كذلك أنه لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع. ولكن من تجربتنا الخاصة وتجارب الآخرين، هناك بعض العناصر المشتركة التي يمكننا جميعاً أن نتعلم منها.

أولاً، نحن نعلم أن المصالحة ليست حدثاً ولا حتى عملية وحيدة. وتشمل الجهود الفعالة من أجل تحقيق المصالحة الموازنة بين الطلبات المتزامنة، بما في ذلك السلام والعدالة وأخذ الماضي في الحسبان والمضي قدماً ومساءلة الجناة وتعافي الضحايا. وثانياً، يعتمد نجاح عمليات المصالحة أولاً وقبل كل شيء على المسؤولية الوطنية والقيادة المحلية. وثالثاً، تتمحور هذه العمليات حول الناجين والضحايا. وهي تواجه إرث الاستبعاد بالشمول، في الوقت الذي تشرك فيه المجتمعات المحلية في تصميم العمليات وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها في آن معاً.

وأود أن أشيد بعضو مجلس الأمن، جنوب أفريقيا، التي بينت لنا أن أخذ الماضي في الحسبان بصورة حقيقية يمكن أن يساعدنا في بناء مستقبل شامل للجميع. وتجربتها تشكل مثلاً على الصلات بين عدم المساواة البنيوية وعدم الاستقرار والصلات بين الجهود المخلصة نحو المساواة والاستقرار. ويسرنا أيما سرور، في ذلك السياق، أن نرى القيام بعمل مماثل اليوم في

الصدد، ينبغي للمجتمعات التي تمرّت أن تستفيد من آليات، مثل العدالة الانتقالية، لوضع أسس يمكن أن يعاد عليها إرساء سيادة القانون وبما يتيح تمتع الجميع بحقوق الإنسان العالمية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لكفالة أن يزدهر السلام حقاً في ضمان أن تُنفذ مبادرات كذلك على مستويات القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية وتنشأ منها وتقوم فيها الكنائس والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيون بدور لا غنى عنه - وهو دور لا يمكن أن يسمح على الإطلاق بالازدواجية أو التلاعب السياسي. ومن المهم كذلك، في هذا الصدد، إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني الذين صبغتهم ثقافة السلام، والذين يشكلونها بدورهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع الزملاء بأن يتكلموا لمدة أقصاها أربع دقائق. فمن شأن ذلك أن يمكن الجميع من المشاركة في المناقشة، وهذا ما جعلنا نضع حداً زمنياً. ويمكن للمتكلمين أن يعتبروا أن من المسلم به أن الرئاسة ترحب بشكرهم وامتنانهم على تنظيم هذه المناقشة وبتنهئتهم لنا على تولينا الرئاسة، الذي حققناه بفضل الترتيب الأبجدي، وكذلك نرحب بتقديريهم لحكمتنا في تنظيم هذه المناقشة. ونتيجة لذلك، يمكن للمتكلمين حذف كل ذلك من بياناتهم. وأعلم أن المتكلم التالي سيكون مثلاً يحتذى في ذلك الصدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أرييتو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): عندما يفكر الكنديون في المصالحة، فإن أول ما يخطر على بالنا، بطبيعة الحال، هو تاريخنا الاستعماري وعلاقتنا مع الشعوب الأصلية وعملياتنا المؤلمة والجارية. وقد خاطب رئيس الوزراء جاستن ترودو الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ (انظر A/72/PV.12)، واصفاً عدم احترام الحكومات الكندية المتعاقبة لحقوق الشعوب الأصلية بأنه عارنا الكبير. ونحن نرى سبيلنا نحو المصالحة كسلسلة من الإجراءات المستمرة، والتي تمثل أحدها في تأييد

وفي هذا الصدد، تؤمن كندا بأن لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية دورا حاسما. ونشيد بعمل الاتحاد الأفريقي لا سيما لتقديم الدعم التقني لغامبيا وفي التوسط في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام تتيح منبرا قيما لتعزيز هذه الشراكات وإيلائها الاهتمام ومواكبتها بصورة متواصلة. وأود أن أثني على غامبيا، إلى جانب بلدان أخرى، على مجيئها بصورة منتظمة إلى لجنة بناء السلام لتقديم تقييمها الصريح للتحديات والفرص من أجل تحقيق المصالحة.

وباعتبار كندا عضوا منذ أمد طويل في لجنة بناء السلام ومرشحا لمنصب رئيسها المقبل ونتطلع إلى عضوية المجلس، فإنها ستواصل تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة لعمليات المصالحة الوطنية. إن رغبتنا في الإصغاء والتعلم والتكيف بغية مواجهة التحديات الجديدة من بين الأصول التي أعدتنا لهذه الأدوار المحتملة في المستقبل في لجنة بناء السلام وفي مجلس الأمن، على نحو ما نأمل.

وفي الختام، أود أن أترك المجلس بهذه الكلمات من التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في كندا:

”بدون الحقيقة والعدالة والتعافي، لا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية. فالمصالحة لا تتعلق بطي صفحة محزنة من ماضي كندا بل بفتح مسارات جديدة للمصالحة تستند إلى الحقيقة والعدالة“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيدة كوسيجيت غربة (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن السلام هو قيمة الأمم المتحدة ومقصدها الأساسيين، ونوافق على أن المصالحة جزء من نهجنا الشامل للحفاظ على السلام. وفي ظل عدم وجود تعريف مقبول عموما للمصالحة أو مبادئ

غامبيا وأن نشاهد بشائر ما نأمل أن نرى حدوثه في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالفرنسية)

إن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا يمثل تحولا رئيسيا عن انتهاكات النظام السابق. ونثني على جهود التوعية التي تبذلها اللجنة لتمكين المزيد من الضحايا والشهود من المشاركة.

وتفتخر كندا بتقديم المساعدة التقنية لبحوث الأدلة الجنائية والدعم المالي للمنظمات المحلية من أجل تعزيز مشاركة ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتشجع كندا غامبيا على تنفيذ توصيات اللجنة بغية كفالة المسؤولين عن الانتهاكات.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، رحبنا بتوقيع اتفاق السلام والمصالحة السياسية. ونقدر أن استيعاب الجميع والحوار على المستوى المحلي وإشراك المجتمعات المحلية عناصر لا تزال أجزاء هامة من هذه العملية، لا سيما في زيادة مشاركة المرأة.

ومكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي للحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونثني على عمل المحكمة الجنائية الخاصة ونشجع إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة سياسات التوازن بين الجنسين.

إن كندا وجنوب أفريقيا وغامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى كلها حالات متميزة لها إرثها من الظلم والاستبعاد، ولكن هناك دروس مشتركة ينبغي استخلاصها.

واستمرار الالتزام السياسي شرط أساسي لتحقيق الفعالية.

(تكلم بالإنكليزية)

بالغ الأهمية في جهودنا لمنع نشوب النزاعات. ولذلك، ينبغي للمصالحة أن تؤدي دورا أساسيا في الاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات.

وللمصالحة أهمية حاسمة أيضا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بغية منع تكرارها عن طريق بناء مجتمعات أكثر سلاما ومرونة. وعلى الرغم من أن عمليات المصالحة الرسمية حاسمة لتحقيق السلام المستدام، فبعض أقوى أشكال المصالحة، من حيث استعادة النسيج الاجتماعي، يمكن أن نجدها في الحياة اليومية. وفي الحالات الحرجة، يجب أن يكون المنطلق هو ضمان توافر مستويات كافية من المساعدات الإنسانية. فالأدوات الطويلة أو المتوسطة الأجل للمصالحة، مثل التعليم والرعاية الصحية والتسريح ونزع السلاح، كثيرا ما تعاني من نقص التمويل ويمكن أن تدمر الانقسامات الاجتماعية في مجتمعات ما بعد النزاع.

واحتياجات وشواغل النساء والشباب فضلا عن إعادة إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا ينبغي أن تُدرج في التخطيط الإنساني والاستجابات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على الصعيد الاستراتيجي.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الأفعال أشد وقعا من الأقوال. لقد حان الوقت لإنهاء النزاع في سورية، على سبيل المثال، الذي لا يزال يُؤلم الضمير الجماعي للبشرية. إنه نزاع تسببت بالفعل في وفاة مليون شخص تقريبا وتشريد أكثر من ١٢ مليون شخص وإجبار نصفهم على مغادرة البلد.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم ممر السلام، مما يمكن أبناء الشعب السوري من العودة إلى وطنهم بصورة طوعية وآمنة وكرامة. وسنواصل العمل على تحويل سورية إلى بلد ديمقراطي علماني مستقرا بحدود آمنة، في احترام كامل لسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

توجيهية بشأنها، فإننا نعتبره هدفا وعملية في الوقت نفسه يشملان جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

أولا، نحن بحاجة إلى الملكية الوطنية والإقليمية بغية تسوية المنازعات. وعلى هذا النحو، فإن عمليات المصالحة يجب أن تتبع من داخل الأطراف المهتمة. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تحديد قيادة وتوجيه الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام. ومن هذا المنطلق، لكي تصبح عملية المصالحة فعالة، ينبغي مراعاة مختلف منظورات الأطراف من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادل،

ثانيا، تمثل المصالحة بعد انتهاء النزاع عملية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وذلك يتطلب فهما للمظالم التي تؤدي إلى النزاع من خلال مراعاة أصوات النساء والشباب والفئات المهمشة. وبما أن كل نزاع يختلف عن غيره من النزاعات، يمكن تطبيق مجموعة متنوعة من النهج، حسب السياق الخاص بكل بلد. والأهم من ذلك، لا يمكن إيجاد "حل واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بتعزيز المصالحة بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، نحتاج إلى توسيع نطاق استخدام الوساطة وتيسير الحوار وزيادة استخدامهما. ونرحب بالتزام الأمين العام القوي بالوساطة، وقد سُررنا باستضافته بمعية المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة في اسطنبول، بالاقتران مع مؤتمر اسطنبول السادس بشأن الوساطة في نهاية الشهر الماضي. وقد ركزت حلقات النقاش على دور المنظمات الدولية والإقليمية وعلى دور التكنولوجيات الناشئة، مع مشاركين من ميدان السلام والمصالحة.

وهناك حاجة إلى الوساطة في جميع مراحل دورة النزاع، والوساطة أداة هامة للمصالحة في مراحل مختلفة من هذه الدورة. والتدخل في الوقت المناسب بغية التوفيق بين الأطراف في الأعمال العدائية الناشئة قبل أن تشند الانقسامات أمر

أفيلاً كيلوموراي، مؤخرًا عن أهمية عمل المجموعات النسائية المحلية، مثل شبكة المعلومات للمنظمة النسائية "فويل" وشبكة تدريب المرأة في أيرلندا الشمالية. وقد كانت لجهودهما الشجاعة في مجتمعاتهن المحلية من أجل بناء فهم مشترك أهمية حاسمة لبناء الثقة على الطريق الذي نتبعه لتحقيق المصالحة.

ولأننا ندرك تحديدًا قيمة جهود المجتمعات المحلية في بناء المصالحة، أنشأت الحكومة الأيرلندية صندوق المصالحة في عام ١٩٨٢. وفي العام الماضي قدم الصندوق الدعم إلى ١٥٣ من المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي والمنظمات الخيرية، على وجه التحديد بغية تعزيز المصالحة وإيجاد تفاهم أفضل بين الشعب والتقاليد في جزيرة أيرلندا، وبين أيرلندا وبريطانيا.

وأنشئ الصندوق الدولي لأيرلندا في عام ١٩٨٦ بصورة مشتركة بين المملكة المتحدة بالاشتراك والحكومات الأيرلندية كهيئة مستقلة بغية تشجيع الاتصال والحوار والمصالحة في جميع أنحاء جزيرة أيرلندا. وتواصل تلك المنظمة عملها الأساسي في إطار بناء السلام لدينا حتى يومنا هذا. وقد استفادت من دعم الشركاء الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، والأهم من ذلك، الاتحاد الأوروبي. ومثلما حدث في تحقيق اتفاقات السلام، فإن في الإمكان تقديم مساعدة كبيرة لمهمة تحقيق المصالحة بصورة أعمق بواسطة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين المخلصين ومنظوراتهم وتعلمهم من بعضهم بعضًا. وفي حين أُحرز تقدم في الكثير من جبهات عملية السلام على الصعيد الوطني في أيرلندا، فلا تزال التحديات والمعوقات قائمة.

وبينما لا يوجد تماثل بين حالات النزاع، فإن من المفيد تبادل خبرات المصالحة بدءًا من العمليات والحوار على الصعيد المحلي وصولًا إلى مستوى لجان المصالحة الوطنية. ونرى أنه ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة للأخذ بتلك الخبرات وتقاسمها في مختلف السياقات وفي جميع القارات. وتؤيد أيرلندا النهج

وتركيا على استعداد لتبادل خبراتها المكتسبة من خلال المشاركة الفعالة في جهود مختلف البلدان الخارجة من النزاع لتحقيق الانتعاش وتقديم الدعم لها، من البلقان والشرق الأوسط إلى منطقة القرن الأفريقي. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا لتعزيز جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): مما لاشك فيه أن مجلس الأمن يولي بالغ الأهمية لمسألة المصالحة. وكما قلنا من قبل في هذه القاعة، إن السلام عملية وليس حدثًا. وإسكات دوي المدافع أمر أساسي ولكنه لا يحقق في حد ذاته المصالحة بين المجتمعات. فعلى الدوام تقريبًا، تعقبه عملية طويلة من الاعتراف بأخطاء الماضي وإعادة بناء الثقة والإعداد لمستقبل مشترك.

وفهم أيرلندا للمصالحة تشكله على نحو متعمق عملية السلام لدينا، القائمة على أساس اتفاق الجمعة الحزينة لعام ١٩٩٨، الذي أنهى نحو ٣٠ سنة من العنف في أيرلندا الشمالية، التي لا تزال أعمال حماية السلام وتعزيز المصالحة مستمرة فيها حتى اليوم. فالحكومة الأيرلندية وحكومة المملكة المتحدة تعملان في شراكة ضمن إطار ذلك الاتفاق، الذي يلزم جميع الأطراف "بتحقيق المصالحة، والتسامح والثقة المتبادلة، وحماية حقوق الإنسان للجميع والدفاع عنها".

ولا شك في أن المصالحة الحقيقية تقع في صلب جميع عمليات السلام الناجحة.

وما من شك أن المصالحة في حد ذاتها ليست عملية سهلة. فقد تعلمنا في أيرلندا أيضًا أنه لكي تكون المصالحة ناجحة، يجب أن تكون شاملة للجميع. وقد تكلمت واحدة من أبرز النساء المشاركات في بناء السلام في أيرلندا الشمالية،

تحدد النزاعات. ويتضمن هذا النهج الشامل تحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والإنذار المبكر.

وفي سياق بناء السلام فإن الحفاظ على السلام هو مهمة ومسؤولية مشتركة بين سائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، نود كذلك أن نشير إلى الدور الحيوي الذي يؤديه الأمين العام، ولجنة بناء السلام، ومنظمة الأمم المتحدة ككل، إلى جانب المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك من خلال الشراكات وبناء القدرات المحلية وتقديم الخبرات.

لكي تتسم عمليات المصالحة بالنجاح والاستمرارية، فمن الضروري أن تكون عمليات حقيقية وذات مصداقية وشاملة لجميع شرائح المجتمع، وأن تهدف إلى ترسيخ السلام المستدام ومعالجة جذور الصراعات، وأن يساهم فيها الزعماء الدينيون والمجتمع المدني بشكل عام. كما يجب العمل على زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها وإسهامها في جميع مراحل الوساطة والتسوية بما فيها جهود المصالحة، وأن تؤخذ بعين الاعتبار المسائل المتصلة بنوع الجنس في المناقشات ذات الصلة بالمصالحة ومنع نشوب النزاعات. وبالمثل، نرى أن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب هو دور هام، إذ لا يمكن الحديث عن استدامة السلام وعدم عودة النزاع في المستقبل دون إشراك جيل المستقبل، وفي هذا الخصوص نشير إلى أن دولة قطر تعتزم استضافة المؤتمر الدولي الثاني حول مشاركة الشباب في مسارات السلام خلال العام القادم.

حرصاً من دولة قطر على استدامة السلام وترسيخ الاستقرار ومنع عودة النزاعات والحفاظ على الوحدة الوطنية للدول وإدراكاً منها لأهمية المصالحة الوطنية لتحقيق هذه الغايات، فإنها تولي أهمية لدعم المصالحة في إطار الجهود المستمرة التي تقوم بها لدعم بناء السلام، بما في ذلك جهود الوساطة وتسخير المساعدات الإنسانية والتنمية لدعم فرص تحقيق السلام المستدام، كما في

المبدئية للمساءلة والمصالحة المراعية للاعتبارات المحلية. وتهدف تلك النهج إلى تحقيق أقصى قدر من السلام والعدالة كفالة حقوق الضحايا وتشمل ما يحلو لنا تسميته بالتحليل الدقيق للسياقات التي ينشب فيها النزاع.

وكثيراً ما تترك المصالحة باعتبارها المسألة الأخيرة بعد توقف العنف مباشرة وحين ينصرف اهتمام المجتمع الدولي إلى مسائل أخرى. ونرى على وجه الخصوص أن الانتقال من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لحظة هامة لضمان إيلاء الاهتمام المنظم بدعم استمرار جهود المصالحة هناك وعلى جميع المستويات. ونرى أنه يمكن تحقيق هذا بواسطة أفرقة الأمم المتحدة المعززة والتعاون مع لجنة بناء السلام ودعم صندوق بناء السلام.

ونرى أنه يجب على مجلس الأمن أيضاً أن يفعل المزيد، ويبدو أن بوسعه فعل ذلك. ومثلما أوضحت القرارات بشأن صون السلام، فإن الاستثمار في السلام يقتضي اتباع نهج مشترك بين الركائز الأساسية التي تعتبر فيها المصالحة عنصراً بالغ الأهمية. ومن الضروري توفير الموارد اللازمة لذلك الجهد، فضلاً عن كونه استثماراً مجدياً. ونحث المجلس على الاضطلاع بدوره. وبصفتنا عضواً متطوعاً في هذه الهيئة، فإننا نتطلع إلى إتاحة الفرصة لنا لتحمل المسؤولية والاضطلاع بدورنا في ذلك المسعى خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية نهنئ بلدكم الصديق على تولي رئاسة المجلس ونشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. إن ويلات النزاعات وتكلفتها البشرية والمادية الباهظة تجعل من منع نشوب النزاعات واستمرارها حتمية أخلاقية وإنسانية تقتضي اتباع نهج شامل من أجل المحافظة على المكاسب والحيلولة دون

لقد أثبتت المصالحة بكونها أداة مفيدة للحفاظ على السلام ومنع الانتكاس إلى النزاعات، سواء في حالات النزاع بين الدولة الواحدة أو بين الدول. إن للجنة بناء السلام خبرة واسعة في هذا الصدد. وفي دورها الاستشاري، تواصل لجنة بناء السلام بإبلاغ مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء بكيفية تحسين دعم المصالحة بهدف منع تكرار النزاع وتعزيز السلام الدائم والأمن على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي. ويجب أن نعمل على زيادة إدماج هذا التعلم في نهج شامل في بناء السلام والحفاظ على السلام. وتتضمن المصالحة العديد من المسائل، من كفالة سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية إلى تعزيز نمو اقتصادي مستدام والملكية الوطنية والتماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحرية الدينية.

وما فتئت بنغلاديش تدعم استراتيجيات المصالحة الوطنية والمحلية في البلدان الخارجة من النزاع باعتبارها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتحت القيادة الذكية لرئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، فقد حظينا أيضا بتجربة ناجحة للمصالحة في أراضي هضبة شيتاغونغ، والتي أدت إلى توقيع اتفاق السلام في أراضي هضبة شيتاغونغ، ما حقق السلام المستدام بين الأقليات العرقية التي تقطن في تلك المنطقة.

واستنادا إلى هذه التجارب، فإننا نعتقد أن بإمكان المصالحة أن تكون عاملا حاسما في إيجاد حل لأزمة الروهينغا الإنسانية، وهو ما يشكل عبئا كبيرا يثقل كواهلنا. ونحن مقتنعون بالدور الهام الذي يمكن لمجلس الأمن تأديته في تعزيز السلام في ولاية راخين في ميانمار من خلال كفالة المصالحة وإعادة إدماج طائفة الروهينغا في مجتمع ميانمار، وهو ما يمكن أن يمهّد الطريق للعودة إلى الوطن. ومن المؤكد أن ذلك سيتطلب تهيئة بيئة تمكينية وطيدة تستند إلى الحوار بين طائفة الروهينغا - والأقليات العرقية الأخرى في ذلك الخصوص - فضلا عن

حالة جهود دولة قطر لاستعادة الاستقرار في أفغانستان وفي إقليم دارفور وغيرها.

إن من أهم المسائل التي تساهم في إنجاح عمليات المصالحة وفعاليتها واستمرارها ضمان تحقيق العدالة والمساءلة ومنع الإفلات من العقاب، وخصوصا المساءلة عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ أن المساءلة هي عامل ردة ضروري يسهم بشكل كبير في تلافي الانتكاس وعودة الصراعات. ولهذا فإن دولة قطر تدعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. إذ إن توثيق هذه الجرائم والمساءلة عليها عاملان هامين في تيسير التسوية السلمية للأزمات والمصالحة المستدامة. وختاماً، إن الجهود المبذولة لدعم بناء السلام واستدامة السلام وإيجاد حلول دائمة للنزاعات تستحق كل الاهتمام الجاد وبحث جميع عوامل النجاح والاستفادة من أفضل الممارسات لأن ذلك يتعلق بإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحروب والنزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المصالحة لتعزيز الجهود لبناء السلام والحفاظ على السلام في السياق الأوسع للسلم والأمن الدوليين. كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على عرض أفكارهم وآرائهم القيمة بشأن هذه المسألة.

رابعا، سمعنا روايات مباشرة عن كيف استخدم العنف الجنسي ضد نساء الروهينغا اللئي فررن من ميانمار. كما تحمل الأطفال والشباب عبئا ثقيلا. ولذلك، فإن تعزيز المصالحة الحقيقية وإعادة إدماج طائفة الروهينغا سيتطلب المشاركة النشطة للمرأة والشباب في هذه العملية.

وأخيرا، فإن كفالة المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية. وتحقيقا لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة الاستفادة على نحو مناسب من الأدوات المتاحة لهم. وكما قال الأمين العام هذا الصباح، لا يمكن أن تنجح المصالحة بدون تحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): سألتزم بطلبكم، سيدي الرئيس، وأتخطي الفقرة الأولى من بياني، التي أعرب فيها عن امتناني. ومع ذلك، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على المدخلات الشاملة والمفيدة في هذه المناقشة.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ آخر مرة عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٤ (انظر S/PV.4903)، تغير سياق السلام والأمن الدوليين تغيرا كبيرا. واليوم، فإن الطابع المعقد والمتعدد الأوجه بشكل متزايد للنزاعات يتطلب منا استكشاف طرق مبتكرة ومعقدة بنفس القدر لإجراء عمليات المصالحة. ولا بد من أن تقرر المصالحة بأخطاء الماضي وتفضي إلى استعادة الكرامة الإنسانية للضحايا ومساءلة الجناة. ويجب أيضا أن تجرى بطريقة

بقية مكونات مجتمع ميانمار والسلطات الوطنية. ويتطلب أيضا عملية سياسية مستدامة. ولذلك فإننا نشدد على اتباع نهج أكثر شمولاً، لا سيما بواسطة منع العنف ضد المدنيين العزل ووضع حد للخطاب المنافي للإنسانية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهناك الكثير من الأمثلة الناجحة على جهود الحقيقة والمصالحة والعدالة الانتقالية، كما شهدنا في عدد من البلدان، بما فيها رواندا وجنوب أفريقيا وسيراليون. وفي الإمكان اتباع تلك الأمثلة. وبالمثل، ستكون تقارير مختلف آليات الأمم المتحدة بشأن ميانمار مفيدة أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، نود التشديد على بضع نقاط.

أولا، يجب على ميانمار اعتماد استراتيجيات محددة وواضحة للمصالحة كي يتسنى لأفراد طائفة الروهينغا العائدين التعايش في وئام مع الآخرين في ولاية راخين. ولا يمكننا في هذا الصدد المغالاة في التشديد على أهمية تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية على النحو المطلوب. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره مع إتاحة الفرص للجهات الممثلة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ثانيا، لا مناص لأبي من عمليات المصالحة في ولاية راخين أن تتحلى بمعايير الشفافية والموضوعية والثقة. وعليه، فإن من المهم أن تشارك الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية في هذه العملية. ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على حياد الجهات الفاعلة وامتثالها للمعايير المتفق عليها، فضلا عن احترام تباين الآراء والقانون الدولي في المقام الأول.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع ميانمار على معالجة المظالم الأساسية وضمان المرور الآمن ودون عوائق للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإمدادات ذات الصلة لكفالة إعادة توطين المدنيين والحد من المعاناة الإنسانية.

الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أهمية قصوى. كما نعتقد أن تعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة أمر ضروري. في هذا الصدد، وخلال رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، كانت إحدى أولوياتنا هي زيادة أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومجلس الأمن. للجنة بناء السلام موقع فريد في الحفاظ على جهود المصالحة، بالنظر إلى دورها في تنظيم المناسبات التي تجمع فيها بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

إن المصالحة عملية وهدف في آن واحد، وفي حين أن الأطر المؤسسية والقانونية القائمة لا غنى عنها، فإن المصالحة تتطلب نهجا يشمل المجتمع بأسره. ويمكن لدور المصالحة غير الرسمية التي يجري الاضطلاع بها على المستويين الفردي والمجتمعي، أن تكون هامة شأنها شأن العمليات الرسمية في إعادة بناء الثقة ونسيج المجتمع. وقد أوضح بجلاء أحد أبرز الشخصيات في مجال عمليات المصالحة، نلسون مانديلا، تلك النقطة حين قال:

”إن المصالحة، في نهاية المطاف، عملية روحية تتطلب أكثر من مجرد وضع إطار قانوني، ولا بد أن تحدث في قلوب البشر وعقولهم.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن امتناننا لرئاسة المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم، وتناول مسألة المصالحة ووضعها في صدارة جدول أعمال المجلس. ونهنئ المملكة المتحدة على توليها الرئاسة.

تحقيق المصالحة أمر حيوي لتحقيق السلام المستدام، وفي الدوام المستمرة اليوم من الحروب والنزاعات العنيفة وإخفاق اتفاقات السلام، يصبح النهوض بعملية المصالحة أمرا ملحا.

من شأنها تحسين العلاقات في المستقبل بين الأطراف، وإقامة مجتمع عادل وشامل للجميع لا ينتكس مرة أخرى في النزاع.

وعلى الرغم من أن عمليات المصالحة ترتبط بدرجة عالية بالسياق حيث لا يوجد حل واحد يناسب جميع السياقات، فهناك بعض التوصيات الصالحة عالميا. وأود أن أذكر بعضا منها.

أولا، أود أن أسلط الضوء على أهمية الملكية الوطنية. نحن نؤمن بإيماننا قويا بأن المجتمعات المحلية في حالات النزاع يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي في تقييم كيفية إجراء عمليات المصالحة. ينبغي للمصالحة أن تكون مملوكة وطنيا، لأن السلام المستدام لا يمكن أن يفرض من الخارج. ولكن، في حين أن المسؤولية الرئيسية تقع على الصعيد الوطني، يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم المساعدة. ويمكن أن يتم ذلك في شكل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من حالات مماثلة لما بعد انتهاء النزاع، والدعوة إلى القواعد والمعايير الدولية، وتوفير تنمية القدرات لبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة، وتعزيز سيادة القانون وكفالة تقديم المساعدة المناسبة. ويمكن لوعده التنمية الاقتصادية المستدامة بتوفير حياة كريمة أن يكون واحدا من أقوى الحوافز للسعي نحو تحقيق المصالحة.

ثانيا، شمول الجميع أمر أساسي. في الشهر الماضي، تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشته السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8649). وأكرر التأكيد على أنه ينبغي وضع المرأة في صميم الجهود المبذولة لتسوية النزاعات وبناء السلام. وبنفس القدر من الأهمية، فإن الشباب يؤدي دورا أساسيا في المصالحة لأنه يمكنهم تحدي القوالب النمطية وأن يصبحوا من عوامل التغيير في تحويل مسار النزاعات. لذلك، فإن التركيز على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أمر أساسي.

ثالثا، للشراكات دور بالغ الأهمية. وللمعرفة والخبرة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد

التعليمية الدولية من خلال تبسيط الوصول إلى الجامعات على الصعيد الدولي بطريقة محايدة. والأهم من ذلك، وبالشراكة مع المجتمع الدولي، تسعى المبادرة إلى حماية اللغة الأبخازية من أجل كفاءة التعليم باللغة الأصلية في أبخازيا.

وبعد الثالث هو تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات التقنية لحصول سكان المناطق المحتلة على جوازات السفر الجورجية والوثائق المرتبطة بدورة الحياة. والوثائق الصادرة في أبخازيا وتسخينفالي، وإن كانت غير قانونية، سوف تستخدم لغرض تحديد الهوية وتحديد وقائع الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والإقامة في هذه المناطق، وسيتم إصدار الوثائق المدنية اللازمة في وقت لاحق.

ومن أجل دعم تنفيذ مبادرة السلام المعنونة خطوة نحو مستقبل أفضل، أنشأت الحكومة الجورجية في ١٢ آب/أغسطس صندوق السلام. ويقدم الصندوق المنح للمشاريع الاجتماعية الاقتصادية عبر خطوط التقسيم، وبالتالي تيسير الحوار والتعاون والمصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات المقسمة، فضلاً عن تمكين السكان المتضررين من النزاع الذين يعيشون على جانبي خطوط التقسيم وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

وتقدم خدمات الرعاية الصحية المجانية توجه رئيسي لسياسة الحكومة الجورجية للسلام والمشاركة، حيث يتسنى لسكان منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الوصول إلى مختلف برامج الرعاية الصحية الحكومية. وعلى وجه الخصوص، يغطي برنامج الإحالة الحكومي العلاج الطبي للأشخاص المقيمين في المناطق المحتلة مجاناً. ومن الجدير بالذكر أن عدد المستفيدين يزداد في كل سنة.

مع ذلك، وبينما نتكلم، فإن البرنامج يواجه تهديد خطير في منطقة تسخينفالي. قبل بضعة أسابيع، أبلغنا المجلس بشأن حالات في الآونة الأخيرة لإقامة حدود وإغلاق ما يسمى بنقاط العبور في منطقة تسخينفالي، ولا سيما في مقاطعة أخالغوري.

وجورجيا ملتزمة بسياسة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتنتهج سياسة المصالحة والانخراط نحو أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وحتى في الوقت الذي تواجه فيه الاحتلال الروسي والضم الزاحف على طول خط الاحتلال في هاتين المنطقتين، فإن الحكومة الجورجية لا تدخر جهداً من أجل بناء الثقة بين المجتمعات المقسمة بصورة مصطنعة ولتعزيز الاتصالات بين الناس، بما في ذلك من خلال إشراك المرأة في مشاريع السلام وتدابير بناء الثقة.

في عام ٢٠١٨، وبالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية الوطنية والدولية، اعتمدت الحكومة الجورجية مجموعة جديدة من مبادرات السلام معنونة "خطوة نحو مستقبل أفضل". وأثارت المبادرة اهتمام السكان المحليين في كل من المناطق الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي، وحتى في ظل العقبات المصطنعة على طول خطوط التقسيم، فإن الاتصالات بين الناس والاهتمام بالسفر في أنحاء جورجيا زادا. والأمر الرئيسي الجديد في المبادرة، إلى جانب الفوائد والفرص الملموسة الأخرى، هو أن المبادرة توفر للمرة الأولى إمكانيات القيام بنشاط اقتصادي وتجاري عبر خطوط التقسيم. وتشمل مبادرة السلام أبعاد ثلاثة رئيسية.

البعد الأول هو تسهيل التجارة عبر خطوط التقسيم. ويتمثل الهدف في تشجيع مبادرات الأعمال التجارية المشتركة وتبسيط وتوسيع التجارة من خلال تهيئة فرص جديدة من خلال إتاحة إمكانية وصول المنتجات التي منشأها أبخازيا وتسخينفالي أو المنتجة فيهما إلى الأسواق الداخلية في جورجيا، فضلاً عن الأسواق الخارجية، من خلال فرص التصدير المتاحة لجورجيا. كما تتيح توريد السلع المنتجة في الأراضي الخاضعة للسيطرة الجورجية أو التي تم استيرادها إلى جورجيا، إلى المناطق المحتلة.

أما البعد الثاني فهو تعزيز الفرص التعليمية لسكان أبخازيا وتسخينفالي عن طريق تيسير الوصول إلى جميع مراحل التعليم في جميع أنحاء المنطقة، وتوسيع نطاق فرص المشاركة في البرامج

وعلى الرغم من الجهود العديدة، لا تزال هناك نزاعات مطولة ومتكررة في كثير من الأماكن في العالم. ومن أهم أسباب هذا الواقع الافتقار إلى الوعي أو الاستخفاف بأهمية المصالحة وعدم الاستثمار فيها. وعلى الرغم من أننا نتفق تماماً على أن المصالحة تتمحور أساساً حول بناء أو إعادة بناء العلاقات، فإننا نرى أنه ينبغي أن تجري عمليات المصالحة بشعور كبير من التسامح، وبصورة شاملة على جميع المستويات. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن تكون المصالحة بقيادة ومسؤولية وطنية. إن الأطراف المعنية، التي تعرف الأسباب الجذرية للنزاعات، ينبغي أن تكون الجهات المبادرة والفاعلة الرئيسية في المصالحة. وعلاوة على ذلك، يتوقف نجاح المصالحة على الثقة والأهداف في الأجل الطويل، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج شامل للتصدي للمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعدلية، من بين أمور أخرى.

ثانياً، إن المنظمات الإقليمية، التي هي أفضل الجهات الفاعلة في تعزيز الثقة الاستراتيجية والثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة، يمكن أن تكون أطرافاً جيدة في عمليات المصالحة. فعلى سبيل المثال، اتفقت الأطراف المتعاقدة السامية في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا لعام ١٩٧٦ على تشكيل مجلس أعلى لتزويد الأطراف في المنازعات بتوصيات بشأن الوسائل المناسبة لتسوية هذه المنازعات، بما في ذلك المصالحة. وبناء على موافقة أطراف النزاع، يمكن للمجلس الأعلى أيضاً أن يشكل لجنة للتوفيق بين الأطراف.

ثالثاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور داعم في عملية المصالحة عن طريق الدعوة إلى تغيير معياري وتعزيز الوعي. ويجب أيضاً أن تعزز التنسيق والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتشجيع على توسيع

ونتيجة لذلك، حدثت لدينا واقعة وفاة أخرى عندما توفيت مارجو مارتياشفييلي البالغة من العمر ٧٠ عاماً التي كانت بحاجة إلى مساعدة طبية عاجلة بسبب رفض نظام الاحتلال فتح ما يسمى بنقطة العبور من أجل الوصول إلى أقرب مستشفى.

وفي الآونة الأخيرة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت قوات الاحتلال بشكل غير قانوني الطبيب فاجا غابرينداشفييلي من تبليسي، بينما كان في زيارة لمريض بحاجة إلى رعاية عاجلة، وأصدرت ضده قراراً بالاحتجاز لمدة شهرين قبل المحاكمة، ولا يزال رهن الاحتجاز بينما نتكلم الآن، بزعم ما يسمى بعبور الحدود بصورة غير قانونية واتهامات ملفقة أخرى. يجب إطلاق سراح الدكتور غابرينداشفييلي على الفور. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف ثابت ومبدئي بشأن هذه المسألة. يمثل ذلك محاولة واضحة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال والسلطات المسيطرة لزيادة زعزعة استقرار الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة بالفعل في الميدان. ومما يثير الجزع أكثر أن الاعتقالات وعمليات الخطف والتعذيب والقتل غير القانونية والخسائر في الأرواح قد أصبحت منتظمة ولا يحاسب أحد على تلك الجرائم.

إن السلطة القائمة بالاحتلال هي الطرف الوحيد المسؤول عن الحالة في الميدان. لذلك فإن إشراك شركائنا والأمم المتحدة، أولاً وقبل كل شيء لدعم جهود المصالحة، سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

المرتكبة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الأخلاقية والمادية على حد سواء ولا سيما فيما يتعلق باتفاقات السلام المبرمة برعايتها.

ثانياً، مهما كان صعباً على المجتمع معالجة الحقائق التاريخية غير المريحة ومسائل الهوية وأعمال التحيز واللامساواة، فإن عملية المصالحة، إذا أُريد لها أن تكون ذات مصداقية، يجب ألا تكون وسيلة لتطهير التاريخ أو تنقيحه.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتوقيت، من الصعب تصوّر عملية مصالحة قبل التوصل إلى تسوية سياسية، بالنظر إلى صعوبة النتائج المنشودة، والتي لا تقل عن كونها تحولاً اجتماعياً من خلال تمكين التعايش السلمي بين الخصوم، بما لا يترك مجالاً للروايات التاريخية المختلفة أو للتشكيك في الحقيقة وينشئ الهياكل الاجتماعية والسياسية الموحدة.

وأخيراً، يكمن التحدي الأكبر الذي نواجهه عندما يتعلق الأمر بالمصالحة في توسيع نطاقها من عملية وطنية إلى عملية يمكنها معالجة المظالم الناجمة عن النزاع بين الدول دون المساس، بطبيعة الحال، بإقامة العدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن المصالحة في مجال صون السلام والأمن الدوليين موضوع ذو أهمية كبرى لأنه أصبح، إلى جانب الوساطة والدبلوماسية، جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وبناء السلام. إن الهيكل الأمني الحديث، الذي يستند إلى المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يخضع لاختبار حاسم. فقد حال انعدام الثقة بين الدول الكبرى والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة وتحلف النمو دون إحراز تقدم في العديد من أنحاء العالم.

نطاق مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ويمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تساعد المنظمات الإقليمية والبلدان في تعزيز قدرتها على المصالحة وأن تساعد على تبادل أفضل الممارسات فيما بين المناطق والبلدان.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بالاستمرار في السعي إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات والمنازعات، وذلك بغرض تحقيق السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

السيدة إيوانو (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من أن اتفاقات السلام قد تعالج أعراض النزاعات، فلا يمكن تناول أسبابها بالكامل دون إصلاح العلاقة المتوترة، على المستوى الشعبي، التي تبدأ دورة النزاع أو تغذيها. وبما أن المصالحة هي الركيزة الإنسانية لتسوية النزاعات، والتي تكمل الركيزتين السياسية والعدلية، فلعلها العملية الوحيدة التي يمكن أن تساعد مجتمع ما بعد النزاع على أن يتقبل الحقائق التاريخية القاسية التي لا رجعة فيها. إننا نقترح العناصر الثلاثة التالية باعتبارها أساسية لكي تكون المصالحة ذات مصداقية بوصفها مشروعاً يخدم مستقبلاً سلمياً من خلال عملية عضوية لتجاوز الماضي العنيف.

أولاً، لا يمكن أن تكون المصالحة بديلاً عن العدالة أو سترًا يخبئ وراءه الإفلات من العقاب، سواء من حيث المبدأ ولأن الاستياء الناشئ عن انعدام المساءلة يُحبط هدف تحقيق سلام قابل للاستمرار. بدلاً من ذلك، ينبغي للمصالحة أن تكون آلية تكميلية للمساءلة تجبر الجناة على تحمل المسؤولية عن أفعالهم. ومن الناحية التاريخية، تم إدراج العفو الفردي والجماعي في الاتفاقات السياسية لإنهاء النزاع. ومع ذلك، لا يمكن لعفو مُنح بموجب اتفاقات السلام أو كجزء من عمليات المصالحة أن يشمل الجرائم الدولية الكبرى، مثل جرائم الحرب والجرائم

أولاً، إن المصالحة عملية ونتيجة تؤدي فيها تدابير بناء الثقة دوراً هاماً لأنها توفر الحافز الذي يدفع الأطراف إلى الدخول في حوار بناء. لا يمكن أن يُكتب للمصالحة النجاح من دون أن تيسر تدابير بناء الثقة الاتصال الشخصي وتشجع على التسامح وتعزز حقوق الأقليات ومشاركتها.

ثانياً، يجب أن تتم المصالحة بتدخلات متنوعة على جميع المستويات، من مستوى القيادة الوطنية إلى المستوى الشعبي، مع أخذ السياق التاريخي والثقافي الفريد للبلد في الاعتبار. ومن الواضح أيضاً أن النزاعات ينبغي حلها عن طريق الدبلوماسية والاستثمارات في التنمية.

ثالثاً، لا يمكن فرض المصالحة من الخارج. بل يجب أن تعمل على تحقيقها جميع الجهات المعنية، بمن فيهم النساء والشباب.

وأخيراً، ستحل العام المقبل على أسرة الأمم المتحدة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. ويمثل هذا المعلم الهام فرصة فريدة لإلقاء نظرة فاحصة على المشاكل والتحديات التي تواجهها. وما فتئ بلدي وسيظل على الدوام في طليعة جهود الدبلوماسية والوساطة والمصالحة، مستخدماً إياها باعتبارها أقوى الأسلحة لتحقيق السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

السيدة ساماراسينغ (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): من المهم الاعتراف بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيدين المجتمعي والوطني يمكن أن تكون لها آثار عميقة ومتباعدة تباينا واسعا على الساحة العالمية، مما يؤثر على السلام والأمن الدوليين.

وتوضح الهجمات التي وقعت مؤخراً في سري لانكا في يوم عيد الفصح كيف يمكن لما هو معوم أن يصبح محلياً ولما هو محلي أن يصبح معوماً. فالإرهابيون المحليون الذين يسترشدون بتنظيم

ولطالما كانت كازاخستان في الطليعة في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة وتدابير بناء الثقة، لأنها هي المبادئ الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وكان خير مثال على التنفيذ العملي لها هو إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، بمبادرة من كازاخستان، الذي كان أداة ناجحة لمعالجة التحديات الرئيسية في منطقتنا بصورة وقائية لأكثر من ١٠ سنوات.

إن إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات في ولايات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أداة أساسية لتحقيق المصالحة وصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نلاحظ نجاح تجربة بلدي في عقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي ما فتئ يعمل منذ أكثر من ربع قرن ويجمع بين ٢٨ بلداً.

وإذ تدرك كازاخستان أن الزعماء الروحيين والدينيين يمكن أن يؤدوا دوراً هاماً في المصالحة، فإنها تفخر بعقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية منذ عام ٢٠٠٣. إن القيمة المضافة للمؤتمر هي أن المنتدى يجمع بين الزعماء الدينيين والسياسيين وممثلي المنظمات الدولية، فضلاً عن الخبراء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، على منبر مشترك.

وإذ تعتقد كازاخستان أن الحرب لا يمكن أن تكون حلاً دائماً لأي مشكلة، فقد عملت نحو عملية سياسية قابلة للبقاء وجامعة بقيادة سورية وقدمت منبر عملية أستانا بشأن سورية. ونحن واثقون بأن الجولات الـ ١٣ من محادثات أستانا قد أسهمت في جهود الأمم المتحدة لإطلاق اللجنة الدستورية السورية التي يمكن، وفقاً للمبعوث الخاص غير بيدرسن، أن "تمهد السبيل لعملية سياسية أوسع نطاقاً تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري" (S/8628، الصفحة ٢).

ونود الإدلاء بالملاحظات التالية استناداً إلى خبرتنا.

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المسؤولين عن تلك الهجمات - بعضهم حاصل على التعليم في الخارج وينحدرون من أسر غنية لديها نفوذ سياسي - أصبحوا متطرفين في الخارج وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وبالنسبة لسري لانكا، بما لديها من تكوين متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان، وبعد عقد من السلام حققنا خلاله تقدماً نحو المصالحة والعدالة الانتقالية والتنمية الاقتصادية، كان للهجمات التي وقعت يوم عيد الفصح وقع مدمر بشكل خاص.

وفي عالم اليوم المعول بشكل مكثف، أصبح التطرف رقمياً، وأولئك الذين فقدوا السيطرة على أراضٍ في أماكن أخرى يسعون لإيجاد نقاط ضغط جديدة. إن النزاع والعنف في إحدى الدول قد يمزق المجتمعات في دول أخرى، ويثير انقسامات في النسيج الشري لحضارتنا الجماعية. ولذلك، من الضروري أن تتضافر قوى المجتمع الدولي في تجديد جهودنا في هذا الصدد، والمساعدة على وضع أطر تصالحية على الصعيدين المجتمعي والوطني، مما يؤدي إلى تحقيق مصالحة حقيقية وسلام مستدام. ولدى القيام بذلك، يجب الاعتراف بأنه لا يمكن فرض آليات المصالحة ومبادرات العدالة الانتقالية على الدول من قوى خارجية.

وقبل كل شيء، فإن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية ضرورية إذا ما أريد لأطراف النزاع والمجتمع ككل العمل على تحقيق المصالحة والسلام المستدام.

وأخيراً، من المهم أن نعرب عن الشكر للبعثات الميدانية للأمم المتحدة، التي تعمل عن كثب مع الجهات المعنية الوطنية والمجتمعات المحلية، وفقاً لولايات البعثات. ولا يمكن المبالغة في أهميتها بالنسبة إلى هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن عموماً، لا سيما في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بوجه عام تهديدات وتحديات متعددة تختبر قدرتنا الجماعية على الاستجابة. ولذلك، من المهم أن تقوم البعثات الميدانية بتعزيز التعاون مع الحكومات المضيفة بغية توطيد الملكية الوطنية للأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع المصالحة، وهو موضوع، رغم أنه نادراً ما يتم تناوله بهذا الشكل من جانب المجلس، فإنه مفهوم وممارسة متأصلة في صون السلام، ويفهم أنه هدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، بما يكفل أخذ

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المسؤولين عن تلك الهجمات - بعضهم حاصل على التعليم في الخارج وينحدرون من أسر غنية لديها نفوذ سياسي - أصبحوا متطرفين في الخارج وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وبالنسبة لسري لانكا، بما لديها من تكوين متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان، وبعد عقد من السلام حققنا خلاله تقدماً نحو المصالحة والعدالة الانتقالية والتنمية الاقتصادية، كان للهجمات التي وقعت يوم عيد الفصح وقع مدمر بشكل خاص.

وفي عالم اليوم المعول بشكل مكثف، أصبح التطرف رقمياً، وأولئك الذين فقدوا السيطرة على أراضٍ في أماكن أخرى يسعون لإيجاد نقاط ضغط جديدة. إن النزاع والعنف في إحدى الدول قد يمزق المجتمعات في دول أخرى، ويثير انقسامات في النسيج الشري لحضارتنا الجماعية. ولذلك، من الضروري أن تتضافر قوى المجتمع الدولي في تجديد جهودنا في هذا الصدد، والمساعدة على وضع أطر تصالحية على الصعيدين المجتمعي والوطني، مما يؤدي إلى تحقيق مصالحة حقيقية وسلام مستدام. ولدى القيام بذلك، يجب الاعتراف بأنه لا يمكن فرض آليات المصالحة ومبادرات العدالة الانتقالية على الدول من قوى خارجية.

كما يجب أن تستند جهود المصالحة الوطنية إلى مشاركة عامة مجدية، بما في ذلك مشاركة الحكومة، والمهنيين القانونيين على الصعيد الوطني، والنساء، والأقليات، والفئات المتضررة، والمجتمع المدني. فبدون التوعية العامة، والمشاورات، والحملات التثقيفية، ستظل جهود الإصلاح الوطنية هشّة وضعيفة. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير هذه العمليات والمساعدة في مجال بناء القدرات والتمويل غير المشروط من خلال هيكل بناء السلام التابع لها من أجل بناء القدرة المجتمعية على الصمود على مستوى القواعد الشعبية.

وبعد أن شهدت سري لانكا هجمات إرهابية وحشية لما يقرب من ٣٠ عاماً، فإنها تدرك قيمة الدولة القائمة على مبادئ

وبعد مرور سنوات، عندما سئل خوسيه فيغيريس فيرير، الذي ألقى الجيش في عام ١٩٤٨، عن أسباب القيام بذلك، أجاب ببساطة:

”بعد حرب قصيرة ولكن مضيئة بين الأشقاء، وجدت نفسي أمام جيشين، أحدهما منتصر والآخر مهزوم. كلاهما يتألف من شباب كوستاريكي كانت لديهم رغبة واحدة فقط، وهي العودة إلى ديارهم. أدركت حينئذ أنه قد حان الوقت لحل كلا الجيشين“.

ولكن لم يكن المرسوم بإلغاء القوات المسلحة هو ما أدى إلى التنام جراح أمة ممزقة، بل إنها العملية التي وضعت من خلالها الدولة الشعب وسلامته وكرامته في صميم عملها، عن طريق إنشاء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وشفافة تتجاوز مهمتها ورؤية علة وجودها التوازن السياسي. ولم يولد استقرار نظامنا السياسي وديمقراطيتنا نتيجة هذا المرسوم أو إجراء الانتخابات العادية، رغم أنها ربما اتسمت بالشفافية. بل ولد من استثمار مستمر وتدرجي في الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم العام والجامعي، وتهيئة بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجيا.

إن المصالحة، مثل السلام، ليست مشروعاً سياسياً، بل اقتناع وقدرات لدى الرجال والنساء من أجل اللجوء إلى الحوار والتفاهم باعتبارها الأدوات اللازمة لحل أي نزاع. ولهذا السبب، فإن مسؤولية جميع الدول في تعزيز ثقافة السلام والحفاظ عليها لا تكمن فقط في منع نشوب النزاعات أو الأخطار التي تهدد السلام، بل وفي أعمال حقوق الإنسان للجميع، دون تمييز أيا كان نوعه، تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ولا سيما الهدف ١٦؛ وفي إنشاء مؤسسات قوية وشاملة تستجيب لاحتياجات الناس ومطالبهم وتنكيف معها؛ ومن خلال الخطابات على الصعيدين الوطني والعالمي التي تؤسس مفهوماً جماعياً وشمولاً.

احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، على النحو المحدد في قرارات المجلس.

ينص الميثاق التأسيسي لليونسكو وديباجة الإعلان المتعلق بثقافة السلام على أنه ”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“. وبعد مرور ٢٠ عاماً على اعتماد الإعلان، لا يزال ذلك المبدأ صالحاً مثلما كان دائماً من قبل. وقد أظهر لنا التاريخ، في العديد من الحالات والسياسات الوطنية، أن السلام لا يتحقق من تلقاء نفسه في حال عدم وجود نزاعات، وأن المصالحة ليست مجرد انتقال من النزاع إلى التعايش غير العنيف. فيجب تعزيز السلام والمصالحة وتشجيعهما وتيسير تحقيقهما باستمرار وبطريقة دائمة. إن المصالحة عملية؛ وليست حالة. وما من صيغة سحرية أو وصفة فريدة لتحقيق السلام، لا سيما وأن الناس هم من يطالبون ببناء تاريخهم.

قبل سبعين عاماً في كوستاريكا، في أعقاب نزاع، على الرغم من استمراره لفترة وجيزة، كانت له آثار شديدة على وحدة شعب كوستاريكا وتمزق نسيجه الاجتماعي، قام المجلس الحاكم للجمهورية الثانية باتخاذ أهم القرارات المتعلقة بإلغاء الجيش كمؤسسة دائمة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ولم يتمخض عن هذا القرار عن تفكير شخص واحد أو قلة من الناس فقط، بل إنه كان بالفعل جزءاً من ثقافة سياسية قلما كان للسلاح صدى أقوى من الكلمات في الدفاع عن الأفكار. ففي المقام الأول، يضرب هذا القرار بجذوره في اقتناع راسخ عبر عنه على أفضل وجه المرئي الكوستاريكي خواكيم غارسيا مونجي حينما قال:

”إن السبيل الوحيد للفوز وتوحيد صف الناس هو الحب الذي يولد من خصال التفاهم ونقاء القلوب“.

الجمعية العامة ومجلس الأمن أهمية المصالحة، وشددوا على الحاجة إلى العمل المشترك من جانب الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع وفي جميع أبعاده.

وفي عدد من الحالات، ساعدت الجهود المتفانية على المضي قدما بعملية السلام والمصالحة. وفي الوقت ذاته، يلزم المزيد من الإجراءات المنسقة والتآزر، إلى جانب توطيد الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والحكومات، من أجل إنهاء النزاعات الحالية، وتوجيه مزيد من الاهتمام لمنع الصراعات في المستقبل.

فأولا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان التأكد من عدم استخدام جهود السلام، بما في ذلك عمليات المصالحة، وأطر تسوية النزاعات كأداة لتوطيد الأوضاع التي حققها الاستخدام غير القانوني للقوة وغيره من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي العام. إن العدالة لبنة أساسية لتحقيق السلام المستدام، ومن الضروري معالجة الانتهاكات المتصلة بالنزاع بجميع الوسائل المتاحة. ويجب أن تكون هذه الجهود خالية من الانتقائية والأهداف ذات الدوافع السياسية.

ولأسف، فإنه في بعض حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الحالات التي طال أمدها. لم تحظ المساءلة بالاهتمام المناسب، ولا يواصل الجناة التمتع بالإفلات من العقاب على أخطر الجرائم فحسب، بل يجري تمجيدهم بفخر على مستويي الدولة والمجتمع. إن المساءلة عن تلك الجرائم أمر أساسي لا من أجل تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة فحسب، بل أيضا لضمان استدامة تسوية النزاعات، والحقيقة، والمصالحة، وحقوق الضحايا ومصالحهم، ورفاه المجتمع ككل.

إن الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي أحد السبل الهامة في إطار الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في بناء السلام والحفاظ على السلام والمصالحة. وأذربيجان حريصة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل،

إننا نعيش في زمن عدم الثقة والانقسام بين الشعوب والمجتمعات المحلية والمؤسسات. إن شعوب العالم تعرب عن سخطها المتزايد إزاء عدم الاستجابة لمطالبها، وانعدام المساواة في مجتمعاتها وثروة النخبة. وفي هذا السياق، لم تعد المصالحة عملية راسخة في المجتمعات التي مزقتها الحروب والصراعات العنيفة وصارت بدلا من ذلك مطلبا مشروعا للشعوب بأن يتم الاعتراف بها على أساس المساواة، وبألا تكون الدولة غولا بل وسيلة للإدماج والتعليم والعدالة والكرامة. إذا كنا نريد السلام، فيجب أن نستعد لا من أجل الحرب بل من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لإتاحة الفرصة للجميع، للتكلم اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان

السيد علييف (أذربيجان): إن موقف أذربيجان الثابت فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر قد ذكر في مناسبات عديدة، بما في ذلك في مجلس الأمن. وهذا الموقف ينبع من تجربة مواجهة العدوان المسلح والتطهير العرقي بشكل مستمر، وقبل كل شيء، من اهتمام بلدي الشديد بالمساهمة في تحقيق السلام المستدام في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم.

إن الاستخدام غير المشروع للقوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والوحشية المتزايدة للنزاعات المسلحة، وتزايد التهديدات الإرهابية والانفصالية، وتسجيل أعلى مستوى للتشريد القسري، والتعصب والتمييز على أسس إثنية ودينية كلها أمور لا تزال تشكل أخطر التحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، المعتمدين في عام ٢٠١٦ (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، أكدت

تنص المادة الأولى من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية.

ومن هذا المنطلق تؤمن مملكة البحرين بأن أي جهود لإحلال السلام لن تكفل بالنجاح ما دامت هناك أطراف خارجية تؤجج الصراعات لضمان بسط نفوذها على دول أخرى. ومن هنا تنبع أهمية تنفيذ ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتخذة في هذا الشأن، والتي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بحسن الجوار والاحترام المتبادل، والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمات، والتعاون في مجالات مكافحة نشر التطرف والإرهاب، والإرهاب العابر للحدود الذي يتواجد في أماكن كثيرة ومتفرقة حول العالم، كما يستلزم منا تعزيز الجهود الجماعية في تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان والشعوب المتضررة؛ وسد الطريق على أي أطراف تحاول استغلال النزاعات وتغذيتها من أجل تنفيذ أجندتها التي تزعزع الأمن الوطني والدولي.

ونود الإشارة إلى تقرير الأمين العام المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“ الذي أكد فيه أن تحقيق السلام في حالات النزاع يتطلب مشاركة سياسية متسقة مع إشراك المرأة والشباب في أعمال المصالحة. وننوه في هذا الصدد بالمساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه وممثليه الخاصين وغيرهم من كبار المستشارين.

ويشير تقرير الأمين العام المعنون ”التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2019/68)“ فيما يتعلق بالهدف السادس عشر المعنون ”التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة

واحترام التنوع، بما في ذلك من خلال عملية باكو، والمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، اللذين حظيا باعتراف عالمي واسع النطاق منذ إطلاقهما. إن استمرار دعم الأمم المتحدة للمبادرات الناجحة من هذا النوع بشأن ثقافة السلام والتعددية الثقافية، أمر ضروري لبناء العلاقات، والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة، وتنفيذ الأطر والسياسات الإنمائية.

وفي الختام، ينبغي التأكيد على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في ضمان التطبيق الموحد للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر توفير الدعم لدور المنظمة، ولغرض الحفاظ على أمنها الجماعي وآلياتها السياسية والإنسانية أمراً بالغ الأهمية لمعالجة النزاعات وتحقيق أهداف السلام، بما في ذلك، التنمية المستدامة الشاملة، وحقوق الإنسان للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس أتقدم لكم بداية بالشكر على عقد هذه الجلسة في ظل أوضاع دولية متوترة وذات إيقاع سريع تجعل من تعزيز دور المصالحة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية أمراً ضرورياً لصون السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية (انظر S/PV.8668).

يحتفل العالم هذا الشهر باليوم العالمي للتسامح نظراً للأهمية التي يحققها التسامح في حياة الشعوب كوسيلة أساسية لتحقيق السلام ولبقاء الإنسانية واستمرار ازدهارها من خلال تعزيز هذا النهج كسلوك حضاري يتمثل في التعايش السلمي بين أصحاب الديانات المختلفة، وفي الانسجام بين الثقافات المتعددة عبر ترسيخ المبادئ الدستورية والقوانين والتشريعات الوطنية التي تنبذ كافة أشكال الكراهية والعنف والتطرف والتمييز ضد أي فئة بسبب اختلافها.

جميع الحالات. ويشكل إعطاء المرأة دوراً محورياً في عملية السلام مثالا على ذلك، ولا أمل لأي بلد أو مجتمع محلي في تحقيق سلام عادل وشامل إذا ما استبعد نصف سكانه. وللشباب أيضاً دور حاسم يضطلعون به. فإلى جانب كونهم المستقبل، كل جيل من الأجيال يحمل منظورا فريداً خاصا به. وينبغي عكس هذه العناصر أيضاً على نحو واف.

وتشكل المساءلة جزءاً لا يتجزأ من عملية المصالحة. إذ تسبب الآثار المترتبة على الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع للضحايا والمجتمعات ندوباً لا تمحى. وللأسف، فإن المساءلة لن تعود بنا إلى زمن الماضي لمحو تلك الانتهاكات. ولكنها تعزز المؤسسات وتضفي عليها الشرعية وتكون بمثابة تذكير بأن العدالة ستسود في النهاية. وفضلاً عن ذلك، فإنها تمنح المجتمعات بعض المواساة لعلها أن الفظائع المرتكبة في الماضي لن تُنسى وأن التاريخ لن يكون عرضة للتلاعب ولن تعاد كتابته.

وللمجتمع الدولي دور أساسي يضطلع به في مساعدة الدول والمجتمعات المتنازعة على إيجاد أرضية مشتركة لبناء مستقبل يسوده الاستقرار والسلام. وإننا نقدر حقيقة أن هذه ليست مهمة سهلة على الإطلاق، ولا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار مستوى انعدام الثقة الذي خلفته سنوات من الفرقة والنزاع. غير أن التاريخ أثبت لنا أن البشرية بوسعها، بفضل المصالحة، أن تحول رماد النزاع إلى بذور للسلام والتعاون، وكثيراً ما يتحقق ذلك رغم كل الصعاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريتان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على الموضوع الذي اختارته لمناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر الأمين العام على تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز المصالحة بين الدول والمجتمعات التي مزقتها الحروب وداخلها، وقد أحطنا

إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ إلا أن التقدم المحرز في هذه المجالات لا يزال يواجه العديد من التحديات. وإن الإلتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب يندرج ضمن الجهود العالمية الرامية إلى حفظ وتعزيز حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي اتباع مجموعة من السياسات التي تفضي إلى تحقيق نمو عادل ومستدام.

وفي الختام، يتحتم علينا كأُسرة دولية دعم جهود المصالحة التي لها الأثر الفاعل، وسيادة القانون، وصون كرامة الأفراد في المجتمعات وبث مفاهيم ثقافة السلام بين الشعوب لتجنيبها ويلات الحروب. وتؤكد مملكة البحرين أنها ستسعى مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مالطة تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

لقد شهدنا، المرة تلو الأخرى، بلدانا تغرق في دوامة من الفوضى، بسبب عملية سلام لم تول المصالحة الاهتمام الذي تستحقه. إذ يجب أن يجمع اتفاق السلام في المقام الأول بين جميع أطراف النزاع، فضلاً عن الضحايا، وأن ييث فيهم الإرادة والقناعة للاستثمار في مستقبل مشترك. ومن المرجح أن يفرض الحل، ولا سيما من الخارج، إلى الاستياء وحدوث شقاق عميق. ومن ناحية أخرى، فإن فهم مظالم جميع شرائح المجتمع ومعالجتها يزيد إلى حد كبير من فرص تحقيق السلام الدائم.

فالمصالحة جزء أصيل من الحفاظ على السلام، والأهم من ذلك، من بنائه. ومع أننا نعلم جميعاً أن ليس ثمة وصفة سحرية لتحقيق ذلك، فإننا نعلم أيضاً أن هناك عناصر تسري على

ونود أن نشدد على دور المرأة والشباب الذي لا غنى عنه في تعزيز المصالحة. فمشاركة النساء المتضررات من النزاع مشاركة مجدية وشاملة في عمليات السلام أمر أساسي، إذ ثبت أنها تزيد من فرص تحقيق تسويات ومصالحة وطيدة ودائمة. وينبغي أن تكون المصالحة الحقيقية في صلب استخلاص الدروس من صفحات التاريخ السوداء. ومن شأن التعامل مع الماضي أن يكون مجدياً إذا ما كان مُنطلقه الإدانة القاطعة للجرائم السابقة، مما يتيح إعمال الحق في معرفة الحقيقة.

ويضطلع الزعماء الدينيون بدور هام في تعزيز التسامح، والحوار والتعايش السلمي وفي معارضة محاولات ارتكاب أعمال عنف عن خبث باسم الدين. ولذلك، فإن الهجمات التي يتعرض لها الزعماء الدينيون، مثل إقدام الإرهابيين مؤخراً على قتل اثنين من القساوسة التابعين للطائفة الكاثوليكية الأرمنية في القامشلي في شمال شرق سوريا، ينبغي إدانتها بحزم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وبوصف أرمينيا دولة شهدت أهوال الإبادة الجماعية في موطنها التاريخي ولا تزال تواجه تحديات إنكار جرائم الماضي وتبريرها، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة عن تعزيز منع جريمة الإبادة الجماعية. فالبيانات المهيمنة التي تهدف إلى تبرير الإبادة الجماعية عن طريق تحقير الضحايا وإهانة كرامتهم ووصف ذلك "بالتصرف الأكثر حكمة"، تعمق سوء الفهم والريبة، بل تجعل المصالحة الحقيقية والحوار أكثر صعوبة.

وفي الواقع، فإن الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية وإدانتها ضروري لمعرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة التاريخية والمصالحة. بل إنه أساسي للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما للضحايا المحتملين للجرائم المرتكبة على أساس الهوية - أي الأشخاص الذين يتعرضون للإهانة لا لشيء إلا لأصولهم العرقية والدينية.

ولا تزال أرمينيا ملتزمة أيضاً بالنهوض بخطة الوقاية من خلال التثقيف والتوعية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

علماً بعناية بالملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم.

وإذ نتأمل دور الأمم المتحدة ومهامها الرامية إلى تعزيز المصالحة، علينا أن نتوخى الحرص في التصدي للتحديات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والظروف المفضية إليها في بعض أنحاء العالم. ومع أننا ندرك جميعاً أن المصالحة بالغة الأهمية للحفاظ على السلام والأمن، فمن الواضح أن الجرائم الاستثنائية بحكم نطاقها وجسامتها، مثل الإبادة الجماعية، تتطلب إطار مصالحة يشتمل على الحق في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، والمساءلة وضمائمات عدم التكرار.

وإن السلوك غير المسؤول الذي يحرض على خطاب الكراهية، والتصنيف العرقي والإثني وتمجيد جرائم الكراهية، ولا سيما بتحريض من القادة السياسيين، يهيئ بيئة خصبة للتمييز والتهميش، اللذين إن لم يتم التصدي لهما كما ينبغي، قد يؤديان إلى ارتكاب فظائع جماعية. ولا تستحق محاولات إنكار جريمة الإبادة الجماعية أو تبريرها الشجب فحسب، بل إنها قد تقوض مكافحة الإفلات من العقاب، والمصالحة والجهود الرامية إلى منع حدوث الجرائم الفظيعة في المستقبل. وتستدعي هذه التحديات من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والزعماء الدينيين والمجتمع المدني بذل جهود جماعية جبارة للتغلب على دوامة العنف وللحفاظ على السلام على أساس الكرامة الإنسانية، والاحترام وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة.

ونوافق على أن المصالحة ينبغي أن تُدمج في صلب جهود السلام على مدى جميع مراحل النزاع. وإن إعداد الشعوب للعودة إلى كنف السلام واسترداد ما انتُهك من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بها أمر بالغ الأهمية في تعزيز الانتماء، والثقة والمصالحة ويمهد الطريق لتسوية النزاعات. وإنما المصالحة عملية يجب أن تتم على مستوى الأفراد، والمجتمعات والدول.

المستمرة للمحكمة الخاصة لسيراليون. ونحن ممتنون بالفعل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها المستمر في مجال تقديم الإعانة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون في إطار بند "الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠" المدرج في جدول أعمال اللجنة الخامسة للجمعية العامة.

وتمثل المحكمة الخاصة اعترافا بالصلة الوثيقة القائمة بين المصالحة، والعدالة، وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون وحفظ السلام والاستقرار في سيراليون. وبالتالي، فإن سيراليون فخورة بكونها رائدة في أعمال آيتين انتقائيتين. لقد سلكنا هذا المسار غير المألوف بسبب رغبتنا الحقيقية في توطيد السلام والسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا. كانت الآليتان بلا شك قوة إيجابية للحفاظ على السلام في بلدنا.

من الأهمية بمكان أن نفهم ونعالج الطرق التي يتحول بها عدم الثقة المتبادل والشك والغضب والعداء إلى أولويات التنمية الوطنية، مثل محاربة الفساد وجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد حددت حكومة بلادي تعزيز التماسك الوطني كأولوية قصوى لتعزيز الوحدة داخل البلد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أطلقنا في شهر أيار/مايو مبادرة رئاسية تم إعلانها في مؤتمر وطني حول بناء السلام وإدارة التنوع وإعادة بناء التماسك الوطني. وسيعقب ذلك قريباً إنشاء لجنة مستقلة للسلام والتماسك الوطني، يتم إنشاؤها بموجب قانون يصدر عن البرلمان في وقت لاحق من هذا العام أو في أوائل العام المقبل. وسيكون دعم الأمم المتحدة في هذا الصدد موضع تقدير كبير.

في بناء السلام والمصالحة الوطنية وتجنب الاستقطاب من الضروري أن يشارك في عملية التنمية الوطنية جميع أصحاب المصلحة والمواطنين والحكومات والسياسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنساء والشباب. أخيراً، وكما في القول الشائع القديم، لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون

والتمييز القائم على الهوية ضد كل الجماعات والشعوب، التي إن لم تعالج، من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية.

وستتمكن من تمهيد الطريق صوب تحقيق المصالحة الحقيقية والسلام المستدام من خلال الاعتراف بالحقيقة، وإحياء ذكرى ضحايا جرائم الماضي والإشادة بكرامتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): كانت سيراليون، في التسعينات، غارقة في حرب أهلية وحشية، خلفت عشرات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من المشردين. وفي نهاية الحرب، أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة لسيراليون ليس لكشف الجناة وتحديد هوية الضحايا فحسب، بل أيضاً لتكون بمثابة مرآة يتأمل من خلالها جميع أبناء سيراليون أدوارهم في النزاع. وقد ساعد الحوار الضحايا على مواجهة جلاديهم، وكذلك على تحقيق المصالحة والمضي في حياتهم.

وقد شجعت النتائج التي توصلت إليها اللجنة السيراليونيين على الإيمان بأن الماضي يجب ألا ينسى أبداً. وتناولت توصيات اللجنة كل جانب من جوانب حياة السيراليونيين. وكان تقريرها النهائي بمثابة خريطة طريق لبناء مجتمع جديد يتيح لجميع السيراليونيين السير من دون خوف، بفخر وكرامة. وإلى جانب اللجنة، أنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون، في إطار شراكة مع الأمم المتحدة وبمساعدها، لتقديم أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت أثناء الحرب إلى العدالة. وقد حققت هذا الهدف وأتمت عملها في سيراليون في عام ٢٠١٣.

وأنشئت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون في عام ٢٠١٣ للإشراف على الالتزامات القانونية

التنوع في عمليات المصالحة. وهذا هو سبب أهمية التعليم وتعزيز التسامح في جميع المجتمعات. يجب علينا تعزيز الثقة وثقافة السلام. ويجب في الوقت نفسه أن نتجنب الإفلات من العقاب، والذي تؤدي فيه المحاكم الدولية دوراً حاسماً، بما في ذلك بالطبع المحكمة الجنائية الدولية. تدعم إكوادور كل عنصر من عناصر العدالة الانتقالية. يجب علينا أيضاً أن نواصل دعم البعثات السياسية الخاصة.

سيوفر لنا استعراض عام ٢٠٢٠ هيكل بناء السلام فرصة جديدة لتزويد الأمم المتحدة بالأدوات التي تحتاجها. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية الوقائية هي أفضل أداة لدينا من أجل السلام. وبوصفنا المجتمع الدولي يجب علينا تعزيز آليات الإنذار المبكر والعمل على منع ووقف انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في جميع الأوقات، لأن أي عنف من هذا القبيل أثناء الصراع يزيد من صعوبة أي عملية مصالحة مستقبلية. على سبيل المثال، العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، أو إشراك القاصرين، يقوض فرص المصالحة المبكرة حتى عندما يتوقف العنف.

إن بلدي، إكوادور، هو بلد سلام. ولهذا السبب نحن نعزز تعددية الأطراف باعتبارها عنصراً أساسياً في السلام المستدام، ونؤيد الحوار والتسوية السلمية للصراعات، ولهذا تتصدى إكوادور للعنف بالسلام وللهجمات بالحوار. نحن ندافع عن الحوار بوصفه أساساً لأي مجتمع مسالم. ولهذا السبب أيضاً - على الرغم من انخراطي عن موضوع النقاش - أود أن أشير إلى أنه في أكتوبر/تشرين الأول، وأثناء المظاهرات العنيفة التي سعت إلى زعزعة الاستقرار وتقويض السلام في الإكوادور، أعطت حكومتنا الوطنية الأولوية للحوار الشامل والموسع والذي وضع الصالح العام والسلام فوق كل اعتبار آخر. وستواصل إكوادور الدفاع عن السلام والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي باعتبار ذلك أولوية.

سلام. نحن معاً أقوى، والحفاظ على السلام مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أسهل بكثير من استبعاد وتهميش البعض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غايغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أهنيء المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب حول دور المصالحة في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والتي أظهرت قيادته في هذا المجال.

لقد بينت لنا التجربة أن المصالحة ليست مهمة لصون السلام فحسب بل هي السبيل الوحيد لضمان سلام دائم ومستدام في مجتمعات ما بعد الصراع، وبالتالي في جميع أنحاء العالم. لقد تعلمنا أيضاً أن كل حالة تأتي بالتحديات الخاصة بها. ومع ذلك أود أن أشاطركم بعض الأفكار التي يعتقد وفد بلادي أنها تنطبق على جميع الحالات. المصالحة هي أكثر من مجرد اتفاق بسيط أو نقطة ثابتة يمكن للأطراف الوصول إليها. إنها عملية واسعة النطاق يجب أن تكون صريحة وتشاركية وشاملة إذا أُريد لها أن تكون مجدية. إنها ليست نقطة انطلاق ولا نقطة ركود، بل هي عملية تدريجية تتقدم أو تنحسر على أساس ثلاثة جوانب - أولاً خلفية الصراع المعني وأسبابه، وثانياً جهود الجبر، وثالثاً شمولية العملية.

إذا كنا نريد للمصالحة أن تؤدي دوراً مهماً للسلام يجب علينا كفالة مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات. لقد تحدثت عن مشاركة المرأة في عمليات السلام خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8649)، وأكرر اليوم التزام إكوادور في هذا الصدد. تستحق مشاركة الشباب مناقشة مفتوحة أخرى، لكنني أود على الأقل التأكيد على أهمية تسخير مرونتهم وفهم

إلى كيفية إدارة قضية ألبان كوسوفو من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إننا نعد بتوضيح كل شيء للممثل الدائم لألمانيا، السيد هويسغين، في الإحاطة الإعلامية المقبلة في شهر كانون الأول/ديسمبر حول الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. في الوقت نفسه، يمكننا أن نتناول بالتفصيل المشروع الخاص بدوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الإدعاء المتخصص في كوسوفو برعاية بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، والذي لم يتمكن للعام التاسع من بدء التحقيق في وقائع الإزالة الواسعة النطاق لأعضاء حيوية وجرائم أخرى ارتكبتها مسلحو كوسوفو.

أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، فإن القرار المخزي بشأن رفض التحقيق في جرائم التحالف في أفغانستان، والذي يُزعم أنه يخدم العدالة، يكفي لإظهار أنها تنازلت عن سمعتها للأبد.

أنا متأكد من أن زملاءنا الألمان على دراية تامة بكل هذه الحقائق. وبصراحة فإن رغبتهم في تعذيب الذات لسماع هذه الحقائق مراراً وتكراراً هي أمر مذهل. وهي بالتأكيد لا تعزز النهج التي يدافعون عنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أود أن أشكر موظفي المؤتمرات لدينا على عملهم الدؤوب اليوم، وخاصة في جمع الدول الأعضاء عندما لم تكن في أماكنها كما ينبغي. وكما الحال دائماً، أود أن أشكر زملاءنا من شعبة شؤون مجلس الأمن، وبالطبع المترجمين الفوريين الممتازين.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أبلغني زملائي أنه في غيابي قام السيد هويسغين، زميلنا من ألمانيا، بطرح بعض الأسئلة. أنا لا أراه في القاعة، لكنني أمل أن يتم نقل ردودي إليه. سأكون مختصراً جداً. بالمناسبة، سيدي الرئيس، قد يكون هذا نتيجة للتفاعل الذي شجعت عليه هنا في القاعة، ولكن حسب فهمي لا يزال التفاعل يعني ضمناً أنه يجب طرح الأسئلة عندما أكون حاضراً في القاعة وليس عندما أكون في اجتماع آخر مع الأمين العام. إلا إذا كان ذلك مجرد الرغبة في وضع الطرف الآخر في الحوار في وضع غير مريح. من المؤكد أنني وُضعت في موقف غير مريح إلى حد ما، بالنظر إلى أنه عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا يقع الآن على عاتق ممثل روسيا أن يشرح لممثل ألمانيا ما هي محاكمات نورمبرغ ولماذا كانت شيئاً جيداً. ومع ذلك، سأحاول أن أفعل ذلك بأسرع وقت ممكن.

أريد أن أؤكد أننا نعتبر محاكمات نورمبرغ نموذجاً للعدالة الدولية في معاقبة مجرمي الحرب الذين شنوا حرباً عدوانية وحشية، لا سيما على أراضي الاتحاد السوفياتي. حتى أكون صادقاً، أنا في الحقيقة لم أكن أعتقد أن الغرض من جلستنا هو القيام برحلة إلى التاريخ الحديث. ومع ذلك، إذا كنا نتحدث عن الوقت الراهن فإن كل ما حدث في السنوات القليلة الماضية بعد نورمبرغ يبدو وكأنه انتقاماً من مختلف الأنظمة أو المعارضين السياسيين الذين لا يكثر بهم شخص ما. على سبيل المثال، كان استنتاج المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاولة لتغيير الواقع بناءً على أحكام مسبقة. يكفي الإشارة